بسم الله الرحمن الرحيم

نظرات في أشرطة قصص من التاريخ للدكتور طارق سويدان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، ثم أما بعد :-

نزولاً عند رغبة أحد الإخوة الأفاضل و رغبة مني في تبيان الحق ، ومنعاً من قيام جدال عقيم حول شخصية معينة ، أحببت أن أشارك بهذه المقالات ؛ و التي هي بعنوان : (نظرات في أشرطة قصص من التاريخ الإسلامي للدكتور : طارق سويدان) ، والتي سأتناول التعليق على هذه الأشرطة مبيناً ما وقع فيه الدكتور من أخطاء أثناء تناوله لموضوع الحديث الذي جرى بين الصحابة ، و ذلك يعلم الله مني أن لا رغبة لي في تتبع العثرات والزلات ، لكن هي أعراض صحابة كرام ، و سيرة سلف عظام ، عز عليّ أن أراها تعرض بهذه الصورة المشوّه الغير مقصودة ، خاصة وأن تلك الأحداث التي جرت ، إنما وقعت في أفضل عصر عرفته البشرية ألا وهو العصر الذهبي كما يسميه أهل الاختصاص ، عصر الخلافة الراشدة ، راجياً من الله أن تكون خالصة لوجهه الكريم ، كما وأنه سأعتمد في بعض الأحيان على التعليقات التي كتبها الأخ خالد الغيث في رسالته : وقفات هادئة مع أشرطة قصص من التاريخ الإسلامي ، والله من وراء القصد .

الشريط الأول : العهد الزاهر .. نشأة ابن الزبير .

قبل أن أبدأ بالتعليق على ما قاله المحاضر ، أود أن أبين منهج أهل السنة في تناول الأحداث التي وقعت بين الصحابة الكرام ، و موقفهم من تلك الأحداث ، وقد تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل في مقالة مستقلة ، ولم أحب أن أعيدها هنا حتى لا يطول بنا المقام و نخرج عن صلب الموضع ، لذا سأحيل القارئ الكريم إلى تلك المقالة ، ليقرأها و يعرف منهج أهل السنة في تناول تلك الأحداث ، والمقالة هي : (**الموقف مما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين**)

قال المحاضر وفقه الله : (و لعل من أوثق المراجع في هذه الفترة ما كتبه الإمام العظيم الطبري رحمه الله) .

قلت : و هذه المقولة لا يسلم له بها ؛ لماذا ؟ لأن الطبري رحمه الله لم يشترط في تأليفه لكتابه تاريخ الأمم و الملوك الصحة في جميع ما يذكر ، بل جمع الغث و السمين في كتابه كما يقال ، و قد نبه رحمه الله إلى ذلك بقوله ، كما في مقدمة كتابه : و ليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرط أني راسمه فيه ، إنما هو على ما روّيت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه و الآثار التي أنا مسندها إلى رواتها ، فإن كانوا ثقاة فاقبل قولهم ، و إن كانوا ضعافاً فرد قولهم ، و العهدة ليست علّي . مقدمة تاريخ الطبري : (**1/ 25**) .

فهو هنا – أي الطبري – يرجعنا إلى الرواة و أنه أخذها منهم ، و أنه لم يتعهد بنقل الصحيح ، و إنما تعهد لك بنقل اسم من حدثه هذه الرواية ، و أنت انظر فيها ، إن كانت صحيحة فاقبلها ، و إن كانت غير ذلك فردها .

فالنقل من المصادر التاريخية دون نقد أو تمحيص آفة كثير من البحوث ، و سببه عدم مراعاة المنهج العملي في التعامل مع النصوص التاريخية . راجع للأهمية مقدمة ابن خلدون (6/1) و ما بعدها ، حيث تحدث عن هذه الآفة وبين النتائج التي تترتب على النقل دون تمحيص .

ذكر المحاضر وفقه الله : (أن الذين يكتبون في الوقت الحاضر يعتمدون على ما يكتبه جرجي زيدان ، وأن جرجي زيدان هذا قد اعتمد على روايات الواقدي الذي حرف و شوه صورة تاريخنا الإسلامي) .

قلت : ذكر المحاضر للواقدي لا يعني أنه الوحيد الذي شوه و زيف التاريخ الإسلامي ، بل إن هناك عدد من الإخباريين مما عرفوا بالدس و التزييف ، أمثال : أبي مخنف (لوط بن يحيى) و محمد بن السائب الكلبي ، و نصر بن مزاحم ، و غيرهم الكثير .

بل إن الواقدي هذا إذا قسناه بما فعله أبي مخنف من تحريف و كذب في تاريخ أمتنا ، لوجدنا البون شاسعاً ، بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قال عن الواقدي هذا : أما جمهور المصنفين في الأخبار و التواريخ و السير و الفتن من رجال الجرح و التعديل ، منهم من هو في نفسه متهم ، أو غير حافظ كأبي مخنف لوط بن يحيى ، و هشام بن محمد بن السائب الكلبي ، و إسحاق بن بشر ، و أمثالهم من الكذابين ، بل الواقدي خير من ملء الأرض من مثل هؤلاء ، و قد علم ما قيل فيه . الرد على البكري (ص 77/1) .

إذاً فمقولة المحاضر لا يسلم له بها على إطلاقها ، فكان الواجب عليه أن يذكر الأخطر ثم الأخف .

ثم ننتقل بعدها إلى الحديث عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ، فقد أفاض المحاضر وفقه الله في الحديث عن نشأة ابن الزبير ، و جمع الغث والسمين مما ذكر في ترجمته ، و بغض النظر عن ذلك ، فإنه – أي المحاضر – قد أغلظ في الحديث عن الخليفة عبد الملك بن مروان بقوله : (و كان كما يصفه عدو من أعدائه والذي كان بينه و بينه المعارك الطاحنة ، عبد الملك بن مروان) .

قلت : متى عرف المسلمون الأوائل الحقد والعداوات حتى يقال إن عبد الملك بن مروان كان عدواً لابن الزبير ؟! فكان من الأفضل للمحاضر أن يستخدم كلمة أخرى أفضل من كلمة (عدو) للتعبير بها عن العلاقة التي كانت بين ابن الزبير وعبد الملك بن مروان .

ذكر المحاضر وفقه الله في أثناء حديثه عن ولادة ابن الزبير رواية وإن كانت ضعيفة السند و معضلة ، لكن لها شواهد تتقوى بها ، لكن الذي أود التعليق عليه هو أن المحاضر استخدم بعض المصطلحات التي لا تناسب ، كقوله : (وأخذوا يسيرون في مظاهرة عجيبة !!!!!) .

قلت : إن دراسة التاريخ الإسلامي لابد له من فقه خاص به ، مع المراعاة في استخدام الألفاظ والكلمات حتى و لو كان ذلك بهدف النقد العلمي والتاريخي ، لأن بعض هذه الألفاظ تخل بالعدالة . فمتى عرف الصحابة الكرام المظاهرات حتى يسيروا بها في شوارع المدينة ؟!

ننتقل بعد هذا إلى الحديث عن بداية فتنة مقتل عثمان ، حيث ذكر المحاضر وفقه الله في نفس الشريط ، أن الفتنة بدأها عبد الله بن سبأ ، و كان معظم الروايات التي استدل بها و ما سيأتي بعدها عن طريق سيف بن عمر التميمي ، و لا غبار على فعله هذا ، إذ أن أغلب الذين كتبوا عن ابن سبأ حصروا أخباره من طريق سيف بن عمر ، لكن الصحيح أن لابن سبأ هذا ذكر في غيرها من المصادر المتقدمة من أمثال كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر ، و تاريخ الإسلام للذهبي ، و غيرها .

راجع للأهمية المقالة التالية : (صدق النبأ في بيان حقيقة عبد الله بن سبأ)

والذي أنتقده على المحاضر أنه لو أشار إلى الروايات التي ذكرت ابن سبأ من غير طريق سيف ، لكان أفضل .
فكان هذا الصنيع من المحاضر قصور منه في البحث عن الروايات الأخرى التي ذكرت ابن سبأ .
ثم إن المحاضر وفقه الله أكمل أحداث الفتنة عن طريق نفس الإخباري سيف ، و ذكر ما حدث من أمور في البصرة و ما جرى بين الثائرين و بين عثمان رضي الله عنه وانتهى الشريط الأول عند رحيل الوفد .
و قد تناول الأخ خالد الغيث هذه الأحداث بالنقد في كتابه : استشهاد عثمان و وقعة الجمل (ص **61-69**) حيث اتضح عدم صحة معظم ما أورده المحاضر عن تلك الأحداث ؛ لاعتماده على مجرد النقل من روايات ضعيفة .

تنبيه :

أود أن أنبه إلى أمر مهم ، و هو أن الكلام والتعليق والنقد الذي أقوم به ، لا ينصب على المحاضر نفسه ، و لم أقصد تجريحه ، وإنما هو مجرد نقد للأشرطة لا غير ، فلا يظن ظان أنه جاء الدور على الدكتور طارق سويدان كما قاله البعض .
و لو كنت أود تجريح المحاضر وفقه الله ، لكنت قد توقفت على كل كلمة قالها في الشريط الأول ، و لحملتها أكثر مما تحتمل من معنى كما يفعل البعض - ، بل قد تجاوزت عن الكثير مما ذكر في ترجمة ابن الزبير و أثناء طرحه لموضوع بداية الأحداث التي أدت إلى مقتل عثمان رضي الله عنه ، و لم أتناولها بالنقد ، مكتفياً بالتعليق على بعض الأمور ، حتى نصل إلى أصل الموضوع و هو الذي زل فيه المحاضر و تناوله بصورة غير صحيحة ، ألا و هو أحداث الفتنة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه . فقط للعلم والله الموفق .

الشريط الثاني : مقتل عثمان رضي الله عنه ..

تحدث المحاضر وفقه الله في هذا الشريط عن دور ابن سبأ في إذكاء نار الفتنة بين صفوف المسلمين ، و كان جملة ما أورده من روايات ، من طريق سيف بن عمر ، حيث يقول : (يقول سيف بن عمر الضبي الذي أرّخ لهذه المسألة تأريخاً وثيقاً ..) .

قلت : وسيف بن عمر هذا الذي يقول عنه المحاضر أنه أرخ للأحداث تأريخاً وثيقاً ، كلام فيه نظر ، و يمكن أن يعرف ذلك من خلال معرفة منهج سيف في تناوله لأحداث الفتنة ، قد فصلت القول فيه و في مروياته في مقال مستقل ، و كان خلاصة ما خرجت به : أن مروياته في الفتنة لا تؤخذ كلها على علاتها ، بل تدقق و تنقح و يؤخذ ما يجد له ما يعضده و يؤيده من روايات أخرى ، فإن لم نجد ما يعضدها ، ينظر فيها ، فإن كانت تسير و تتفق مع سيرة الصحب الكرام ، قبلت استئناساً ، وإن كانت خلاف ذلك ، ردت ، ومعظم مروياته ضعيفة ، انظر : (صدق النبأ في بيان حقيقة عبد الله بن سبأ).

ذكر المحاضر وفقه الله ضمن حديثه عن مسير أهل الفتنة نحو المدينة ، أنهم أي أهل الفتنة – عند وصولهم إلى أطراف المدينة : (أرسلوا أحدهم يستطلع لهم الأمر هل أهل المدينة أيضاً عندهم نقمة على عثمان ..

ثم ذكر المحاضر : أن بعض الصحابة عندهم ملاحظات على عثمان مثل ملاحظات هؤلاء ، و لكن ليست في أمر الدين وإنما بعض الملاحظات في طريقة الحكم ، و من الذين كانوا عندهم ملاحظات شديدة على عثمان ، عمار بن ياسر رضي الله عنه) .

قلت : لم أجد في هذا الموضوع بعد طول بحث في المصادر والمراجع إلا روايات تاريخية تحمل في طياتها غثاً و سميناً ، قد خطم بعضها بأسانيد ، وأخرى لا خطام لها ولا زمام ، ولم أجد من أغنى فيها بحثاً إلا لماماً ، و موضوع كهذا لا يمكن الاعتماد على روايات تسرح في أعراض الصحابة كما تشاء و تمرح ، و عليه فلا مكان في مثل هذا الموضوع إلا للروايات الصحيحة .

بل إن الثابت تاريخياً أن عمار رضي الله عنه كان قد وقف ضد أهل الفتنة في منعهم الماء عن عثمان ، فقد أخرج المحب الطبري في الرياض النضرة (84/3) رواية عن أبي الزناد عن أبي هريرة : أن عثمان لما حوصر ومُنع الماء ، قال لهم عمار أي قال لأهل الفتنة – : سبحان الله قد اشترى بئر رومة ، و تمنعونه ماءها ، خلو سبيل الماء ، ثم جاء إلى علي و سأله إنفاذ الماء إليه ، فأمر براوية الماء . وقال المحب الطبري معلقاً : و هذا يدل على رضائه عنه أي رضا عمار عن عثمان رضي الله عهما – .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد سرده لبعض الأحداث التي جرت من رجوع أهل الفتنة مرة أخرى إلى المدينة و تطويقها ، و طلبهم من عثمان أن يخلع نفسه ، وأن عثمان استشار كبار الصحابة في هذا الأمر فقال المحاضر : (عندها عثمان رضي الله عنه جمع الصحابة واستشارهم ، ما تقولون إذا كان الرأي عندكم هو أن أترك الخلافة و تخمد الفتنة أتركها ، فجميع الصحابة ، علي و طلحة و ... أجمعوا على عدم تركه للخلافة ، و قال ابن عباس قولته المشهورة : يا أمير المؤمنين لاتنزع قميصاً قمصك الله إياه ، أو كلما غضب قوم على خليفتهم عزلوه ..) .

قلت : الثابت أن الذي قال تلك المقولة هو ابن عمر حيث كان المغيرة بن الأخنس قد أشار على عثمان بخلع نفسه ، فرد ابن عمر عليه بقولته تلك ، و نصحه بأن لا يخلع نفسه و قال له : فلا أرى لك أن تخلع قميصاً

قمصكه الله فتكون سنة كلما كره قوم خليفتهم أو أميرهم قتلوه . طبقات ابن سعد (66/3) بإسناد صحيح و رجاله رجال الشيخين ، و تاريخ خليفة (ص 170) بإسناد حسن .

ذكر المحاضر وفقه الله : (أن عثمان رضي الله عنه لما رأى أن أهل المدينة لا يقدرون على فعل شيء والمدينة بيد أهل الفتنة ، كَتَبَ كُتُباً سرية وأرسلها مع الرسل بالسر إلى الأمصار .. إلى أن قال : فمن قدر على اللحاق بنا فليلحق .. وأول من تحرك معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فبعث جيشاً سريعاً ..) .

قلت : هذا الخبر لا يصح منه شيء ، لأن منهج عثمان رضي الله عنه كان الصبر و الكف عن القتال امتثالاً لوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم له ، لهذا وضع مصلحة الرعية في المقام الأول ، فعندما عرض عليه معاوية أن يبعث إليه بجيش يقيم بين ظهراني أهل المدينة لنائبة إن نابت المدينة أو إياه قال رضي الله عنه : أنا لا أقتر على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم الأرزاق بجند يساكنهم ، و أضيّق على أهل الهجرة و النصرة ، فقال له معاوية : والله يا أمير المؤمنين لتغتالنّ أو لتغزينّ . فقال عثمان : حسبي الله ونعم الوكيل . الطبري (345/4) .

ذكر المحاضر وفقه الله ، بعد أن سرد أحداثاً كثيرة جميعها من طريق سيف بن عمر – وأغلبها ضيف – ذكر محاولة أهل الفتنة قتل عثمان رضي الله عنه ، حيث قال : (ثم كان آخر من دخل عليه محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فدخل عليه ، وأول ما رآه عثمان قال : ويلك أعلى الله تغضب ، هل لي إليك جرم أخذت حق الله منك فتغضب ، فلما واجهه عثمان بهذا تراجع محمد بن أبي بكر و خرج ..) .

قلت : كلام المحاضر هذا فيه الصحيح والسقيم ، فمسألة اشتراك محمد بن أبي بكر في الفتنة ضد عثمان ، و اتهامه بقتله رضي الله عنه . فهذا قد اضطربت الروايات فيه ، ولم يثبت . نعم هناك روايات تقول إنه كان معهم ؛ لكن هذه الروايات ليس لها سند صحيح، و أصح ما قيل في هذه المسألة ما ثبت عن الحسن البصري رحمه الله و هو شاهد عيان كان عمره وقتها أربع عشرة سنة ، عندما سُئل أكان فيمن قتل عثمان أحد من المهاجرين و الأنصار ؟ فقال : لا كانوا أعلاجاً من أهل مصر . تاريخ خليفة (ص 176) بسند صحيح .

و قد فصلت القول في هذه المسألة في مقال مستقل حول براءة محمد بن أبي بكر من دم عثمان رضي الله عنه ،

ذكر الحاضر بعد أن سرد أحداث مقتل عثمان رضي الله عنه من طريق سيف بن عمر ، أن مروان بن الحكم هو الذي صلى عليه ، فقال : (فخرج معهم الصبيان والنساء ولم يسمحوا لأهل المدينة أن يخرجوا في دفنه ، فصلى عليه مروان بن الحكم و كان أقربهم إليه نسباً) .

قلت : إن الثابت تاريخياً أن مروان بن الحكم و غيره من الصحابة أخرجوا من دار عثمان محمولين لما أصابهما من الجراح يوم الدار ، فقد أخرج ابن عبد البر عن كنانة مولى صفية بنت حيي بن أخطب قال : شهدت مقتل عثمان ، فأخرج من الدار أمامي أربعة من شبان قريش ملطخين بالدم محمولين ، كانوا يدرؤون عن عثمان رضي الله عنه : الحسن بن علي ، و عبد الله بن الزبير ، و محمد بن حاطب ، و مروان بن الحكم . الاستيعاب لابن عبد البر

(1387/3) ، و التاريخ الكبير للبخاري (237/7) . و هذا يجعل اشتراكه في الصلاة على عثمان أمراً مشكوكاً فيه .

كما وأن المحاضر ذكر أن عُمْر عثمان رضي الله عنه يوم مقتله كان : (ثلاث و ثمانين سنة) .

قلت : بل إن الصحيح في هذا الأمر هو ما حكاه الذهبي في تاريخ الإسلام (ص 481) : أنه قتل و هو ابن اثنتين و ثمانين سنة و هو الصحيح .

الشريط الثالث : توسع الفتنة وانتشارها ..

ذكر المحاضر وفقه الله بعد أن سرد بعض الأحداث التي تلت مقتل عثمان من محاولة الثوار السعي و الضغط على طلحة والزبيرو علي لقبول البيعة ، و أن الرفض جاء من الجميع ، فقال : (و ظلت المحاولات خمسة أيام .. و ذكر طلب الثوار من أهل المدينة أن يبايعوا أحداً وإلا قتلوا علي و طلحة الزبير .. الخ) .

قلت : وهذا الخبر من مبالغات الإخباريين ، حيث أن الثابت تاريخياً أن بيعة علي رضي الله عنه كانت في نفس اليوم الذي قتل فيه عثمان رضي الله عنه ، و دليله ما ذكره ابن سعد في طبقاته أن بيعة علي رضي الله عنه بالخلافة كانت يوم الجمعة سنة خمس و ثلاثين و ذكر من جملة الصحابة الذين بايعوا طلحة و الزبير و جمع من الصحابة ممن كان في المدينة . الطبقات (31/3) .

ذكر المسعودي أن علياً بويع في اليوم الذي قتل فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه يعني البيعة الخاصة ، ثم قال إنه بويع البيعة العامة بعد مقتل عثمان بأربعة أيام . مروج الذهب للمسعودي (ص 358) .

قال المحاضر وفقه الله : (أن طلحة والزبير رفضا بيعة علي إلا بأخذ الثأر من قتلة عثمان ، وأن أهل الفتنة أجبروهم على البيعة و ذكر الطريقة التي أحضروا فيها إلى المسجد من أجل البيعة كرهاً .. قال طلحة إنما أبايع كرهاً .. فقدم يده ليبايع و كانت يده مشلولة فقال أحد الجلوس : أول يد تبايع يد شلاء هذا أمر لا يتم .. الخ) .

قلت : إن الصحيح الثابت في بيعة علي رضي الله عنه ما قاله محمد بن الحنفية : كنت مع أبي حين قتل عثمان رضي الله عنه فقام فدخل منزله ، فأتاه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إن هذا الرجل قد قتل و لا بد للناس من إمام و لا نجد اليوم أحد أحق بهذا الأمر منك ، لا أقدم سابقة و لا أقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا تفعلوا ، فإني أكون وزيراً خير من أن أكون أميراً ، فقالوا : لا والله ! ما نحن بفاعلين حتى نبايعك ، قال : ففي المسجد فإنَّ بيعتي لا تكون خفياً و لا تكون إلا عن رضا المسلمين ، قال سالم بن أبي الجعد : فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فلقد كرهت أن يأتي المسجد مخافة أن يُشغب عليه ، و أبى هو إلا المسجد ، فلما دخل المهاجرون و الأنصار فبايعوه ثم بايعه الناس .

و هناك رواية ثانية عن أبي بشير العابدي يقول فيها : إن المهاجرين و الأنصار و فيهم طلحة و الزبير أتوا علياً فقالوا له : إنه لا يصلح الناس إلا بإمرة ، و قد طال الأمر . فقال لهم : إنكم اختلفتم إليَّ و أتيتم و إني قائل لكم قولاً إن قبلتموه قبلت أمركم ، و إلا فلا حاجة لي فيه . فقالوا : ما قلت من شيء قبلناه إن شاء الله . فبايعوه في المسجد .

و رواية ثالثة أخرى تفيد أن طلحة و الزبير قالا : يا علي ابسط يدك ، فبايعه طلحة و الزبير و هذا بعد مقتل عثمان لثماني عشرة ليلة خلت من ذي الحجة و المقصود من هذه البيعة هي البيعة العامة ، لأن عثمان رضي الله عنه قتل يوم الثاني عشر من ذي الحجة ، وكانت بيعة علي في نفس اليوم الذي قتل فيه عثمان – .

و هناك رواية رابعة أخرى عن عوف بن أبي جميلة العبدي قال : أمّا أنا فأشهد أني سمعت محمد بن سيرين يقول : إن علياً جاء فقال لطلحة : ابسط يدك يا طلحة لأبايعك فقال طلحة : أنت أحق و أنت أمير المؤمنين فابسط يدك فبسط عليّ يده فبايعه . كلها عند الطبري في تاريخه (4/427–428) و (4/434) . وكذلك في فضائل الصحابة للإمام أحمد (2/573) .

و ذكر اليعقوبي في تاريخه : أن طلحة و الزبير بايعا علياً وكان أول من بايعه و صفق على يده يد طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه . تاريخ اليعقوبي (1/178) .

يقول الحافظ الذهبي في شأن البيعة : لما قتل عثمان سعى الناس إلى علي و قالوا : لابد للناس من إمام فحضر طلحة و الزبير و سعد بن أبي وقاص و الأعيان ، وكان أول من بايعه طلحة ثم سائر الناس. دول الإسلام للذهبي (1/28) .

و أما الروايات المخالفة التي نقلها الإمام الطبري فمنها من يقول بأن طلحة و الزبير بايعا كرها ، حيث روى من طريق الزهري قال : بايع الناس علي ابن أبي طالب فأرسل إلى الزبير و طلحة فدعاهما إلى البيعة فتلكّأ طلحة فقام الأشتر و سل سيفه و قال : والله لتبايعن أو لأضربن بهما بين عينيك فقال طلحة : و أين المهرب عنه ! فبايعه و بايعه الزبير و الناس . و هناك روايات أخرى تبين أنهما بايعا و السيف فوق عنقيهما . تاريخ الطبري (4/429) و (4/431) و (4/435) . فهذه الروايات كلها لا تصح لأنها من روايات الواقدي و أبي مخنف الكذاب .

قلت أيضاً : إن قيام المحاضر وفقه الله بنقل تلك الروايات من كتاب البداية النهاية لابن كثير جعله يقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه غيره ممن تحدث في هذه الأمور ، و قيام المحاضر نفسه بالتحذير من الواقدي ، و من مروياته ، حيث إن ابن كثير رحمه الله قد اعتمد على كتاب تاريخ الطبري خاصة في أحداث تلك الفترة ، فاختار أتم الروايات في الموضوع دون الاعتماد على الصحيح ، مع حذف أسانيدها ، وهذا باعترافه هو ، فلو أن المحاضر وفقه الله رجع إلى تاريخ الطبري لاستطاع أن يعرف أن هذه الرواية و غيرها مروية من طريق الواقدي و الأخرى من طريق أبي مخنف ، الذي اعتمد عليه المحاضر في أحداث معركة صفين و ما تلاها من أحداث حتى مقتل الحسين .

والشيء بالشيء يذكر فإنه قد ورد اعتراض من أحد الإخوة ، قائلاً لماذا لا يتم التحذير من كتاب البداية النهاية لابن كثير .. الخ ما ذكر .

قلت : إن الإنسان الذي لا يستطيع أن يميز بين الغث والسمين ، و بين الصحيح والسقيم ، فلا يقرب من هذه الكتب بل عليه بالكتب المختصرة التي بينت بعض الصحيح و تناولت تلك الأحداث بشيء من الحيادية و الموضوعية ، لكن طالب العلم المتخصص والقادر على دراسة الأسانيد والمتون و تمييزها من الأصيل والدخيل ، فيكون واجب عليه أن يقرأ في تلك الكتب و ينقحها بقدر المستطاع حتى يخرج لنا بتلك الصورة الصحيحة النقية الناصعة عن تاريخ أمتنا الإسلامية .

و قد ظهرت بعض الدراسات التي تناولت هذه الأمور ، مثل : كتاب : مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري للدكتور يحيى بن إبراهيم اليحيى ، و كتاب استشهاد عثمان و وقعة الجمل في مرويات سيف بن عمر للدكتور : خالد الغيث ، وهناك رسالة بعنوان : مرويات ابن إسحاق في تاريخ الطبري لم تطبع بعد ، كما وأن هناك كتاب نفيس غاية في الأهمية بعنوان : أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري للدكتور محمد نور ولي ، وإنك لتصعق حين ترى الكم الهائل من الروايات المزيفة والموضوعة التي دسها الرافضة في تاريخنا الإسلامي .

نعود إلى إيراد الحقيقة حول ما ذكره المحاضر وفقه الله عن بيعة علي رضي الله عنه .

يقول ابن العربي عنها – أي عن طريقة بيعة طلحة لعلي كما تصورها الروايات الضعيفة – : فإن قال طلحة : بايعته و اللج على عنقي ، قلنا اخترع هذا الحديث من أراد أن يجعل في القفا لغة قفي ، كما يجعل في الهوى هوي ، و تلك لغة هذيل لا قريش فكانت كذبة لم تدبر. العواصم من القواصم (ص **148**) .

و قول من قال : بايع علياً يد شلاّء – أي يد طلحة – والله لا يتم هذا الأمر . قال ابن العربي عن ذلك : و أما من قال يد شلاء و أمر لا يتم ، فإن يداً شلت في وقاية رسول الله صلى الله عليه وسلم يتم لها كل أمر و يتوقى بها من كل مكروه . و قد تم الأمر على وجهه ، و نفذ القدر بعد ذلك على حكمه و جهلَ المبتدع ذلك فاخترع ما هو حجة عليه . نفس المصدر (ص **148-149**) .

قال المحاضر وفقه الله : (وتتابع الناس بالمبايعة ولم يبايع إلا نفر قليل لم يبايعوا .. – ثم ذكر خطبة علي و قال بعدها : بايع كل الناس إلا مجموعة من الصحابة اعتزلوا و تخلفوا ، على رأسهم سعد بن أبي وقاص و عبد الله عمر .. الخ) .

قلت : و في رواية الطبري عن محمد بن الحنفية قال : بايعت الأنصار علياً إلا نفير يسير . تاريخ الطبري (**429/4**) . و هم سعد بن أبي وقاص و ابن عمر و أسامة بن زيد و محمد بن مسلمة و غيرهم ، قلت : هذا غير صحيح فإن حضورهم لعلي و اعتذارهم عن الوقوف معه في حرب أهل الشام أو فيما يدور بينه وبين المسلمين من القتال في العراق ، لدليل واضح على أن في أعناقهم بيعة تلزمهم بطاعته حين اعتذروا ، و لو كان الأمر خلاف ذلك لتركوه يخرج دون أن يذهبوا إليه و يعتذروا له ، فهم حينئذ غير ملزمين بطاعته .

و يبرر الباقلاني موقف الصحابة الذين تأخروا عن نصرة علي فيقول في هذا الصدد : فإن قال قائل : فإن كانت إمامة علي من الصحة و الثبوت بحيث وصفتم ، فما تقولون في تأخر سعد و ابن عمر و ابن مسلمة

و أسامة و غيرهم عن نصرته و الدخول في طاعته ؟ قيل له : ليس في جميع القاعدين ممن أسمينا أو ضربنا عن ذكره من طعن في إمامته و اعتقد فسادها ، و إنما قعدوا عن نصرته على حرب المسلمين لتخوفهم من ذلك و تجنب الإثم فيه . انظر هذا الخبر في :التمهيد في الرد على الملحدة (ص **233-234**) .

و يذكر ابن العربي : أن قوماً قالوا تخلف عنه من الصحابة جماعة منهم سعد و ابن مسلمة و ابن عمر و أسامة ، فيرد عليهم بقوله : قلنا أما بيعته فلم يتخلف عنها ، و أما نصرته فتخلف عنها قوم ؛ منهم من ذكرتم ؛ لأنها كانت مسألة اجتهادية فاجتهد كل واحد و أعمل نظره و أصاب قدره . العواصم من القواصم (ص **150**) .

و خلاصة القول لئن كانت بعض الروايات تستثني من البيعة بعض الصحابة فإن ذلك لا يقدح في خلافة علي رضي الله عنه .

ذكر المحاضر وفقه الله أن كبار الصحابة (الذين لم يبايعوا ومن الذين بايعوا مكرهين .. ذهبوا إلى علي رضي الله عنه .. فقالوا : إنا قد اشترطنا إقامة الحدود .. الخ) .

قتلت : هذا الخبر على الرغم من ضعف سنده ، فإن في متنه مقالاً ، و في ذلك يقول ابن العربي : فإن قيل بايعوه على أن يقتل قتلة عثمان ، قلنا : هذا لا يصح في شرط البيعة . العواصم من القواصم (ص **150**) .

ذكر المحاضر وفقه الله أن طلحة الزبير طلبا من علي أن يسمح لهم بالاستعانة بقوة من خارج المدينة من أجل أخذ الثأر من القتلة .

قتلت : و هذا الخبر لا يصح منه شيء ؛ لأن طلحة والزبير رضي الله عنهما كانا حريصين على إصلاح ذات البين وإطفاء الفتنة ومنع إراقة المزيد من دماء المسلمين .

ذكر المحاضر وفقه الله ، (أن علي رضي الله عنه بدأ بتغيير الولاة الذي كان قد ولاهم عثمان على الأمصار ، وأن ابن عباس رض الله عنهما قد اعترض عليه و نصحه بعدم فعل ذلك ، وأن علي أصر على تنفيذ هذا القرار ، فكانت هذه أكبر غلطة اتخذها علي كما يقول ذلك أهل السير و المؤرخين) .

قلت : إن علياً رضي الله عنه إمام مجتهد له أن يعزل عمال عثمان إذا رأى المصلحة في ذلك ، و قد ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو المعصوم خالد بن سعيد بن أبي العاص على صنعاء و عمرو بن العاص على عمان ، فعزلهما الصديق من بعده ، و ولى الصديق خالد بن الوليد و المثنى بن حارثة ، فعزلهما الفاروق من بعده ، و ولى الفاروق عمرو بن العاص و المغيرة بن شعبة فعزلهما عثمان من بعده . تاريخ خليفة (ص **97،102،122-123،155،178**) و تاريخ الطبري (**3/343**) (**4/241**) .

و هكذا فعل علي لما رأى المصلحة في ذلك ؛ فهل ينتقد عاقل الصديق و الفاروق و ذا النورين في عزلهم هؤلاء العمال الأكفاء ! .

أما القول بأنه عزل جميع عمال عثمان ، هذا غير صحيح فالعزل لم يتحقق إلا في معاوية في الشام و خالد بن أبي العاص في مكة ، و أبي موسى الأشعري في الكوفة ، على أنه أقره بعد ذلك . تاريخ الطبري (**4/442**) و تاريخ خليفة (ص **201**) .

و أما البصرة فإن واليها خرج من نفسه ، و في اليمن أخذ أميرها يعلي بن مُنية   ذكر المحاضر أن اسمه يعلي بن أمية و هذا وهم – مال جباية اليمن و قدم مكة بعد مقتل عثمان و انضم إلى طلحة و الزبير و حضر معهم موقعة الجمل ، و ابن أبي السرح خرج إلى فلسطين و مكث هناك حتى مات بعد أن تغلب ابن أبي حذيفة على مصر . تاريخ الطبري (421/4) و (450/4) .

و هكذا فإن أميري اليمن و البصرة عزلا أنفسهما و أمير مصر عزله المتغلب عليها و أمير الكوفة أقره على منصبه فلم يرد العزل إلا في حق معاوية والي الشام و خالد والي مكة .

و أما القول بأنه عزلهم قبل أن تأتيه بيعة أهل الأمصار ، قلت : إن تولية الإمام للعمال على الأمصار غير مشروط بوصول بيعة أهلها له ، فمتى بايع أهل الحل و العقد ، لزمت بيعته جميع البلدان النائية عن مركز الخلافة ، و لو كانت تولية الخليفة العمال على الأمصار متوقفة على وصول بيعة أهلها له ما تمت بيعة أبي بكر رضي الله عنه ، لأنه تصرف بإرسال جيش أسامة و محاربة المرتدين قبل وصول بيعة أهل مكة و الطائف و غيرها من البلاد ، و كذلك فعل الفاروق و ذي النورين فإنهما تصرفا في أمور المسلمين أيضاً قبل وصول بيعة الأمصار إليهما .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك سلسلة من الروايات من طريق سيف بن عمر ، و معظمها ضعيف ، و كان من بين ما ذكر المحاضر أن معاوية رفض البيعة لعلي ، وأنه أرسل رسالة بيد شخصين .. الخ ، ثم قال : فعرف الناس أن معاوية يرفض البيعة لأنه ختم عليها بختمه .. ومعناها أن معاوية لا يقر بالخلافة لعلي) .

قلت : و هذا الخبر لا يصح منه شيء ، فمعاوية رضي الله عنه يقر بفضل علي ، وأحقيته بالخلافة ، و حقيقة الأمر أن معاوية كان عاتباً على علي بسبب تأجيله إقامة الحدود على قتلة عثمان رضي الله عنهم أجمعين ، و لكن هذا العتب لم يدفع معاوية إلى الانتقاص من علي بل على العكس فقد كان يصرح لمن حوله بأن علياً أفضل منه .

وهو ما أخرجه يحيى بن سليمان الجحفي بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية : أنت تنازع علياً ، أم أنت مثله ؟ فقال : لا والله إني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر مني ، و لكن ألستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً ، وأنا ابن عمه ، والطالب بدمه فأتوه ، فقولوا له : يدفع إليّ قتلة عثمان ، وأسلم له ، فأتوا علياً فكلموه ، فلم يدفعهم إليه ..) . سير أعلام النبلاء للذهبي (140/3) ، الفتح (92/13) .

ذكر المحاضر وفقه الله أن طلحة والزبير رضي الله عنهما قد خرجا إلى الشام .

قلت : بل الثابت أن طلحة الزبير رضي الله عنهما استأذنا علياً في العمرة فأذن لهما ، و في مكة التقيا بأم المؤمنين عائشة .

ذكر المحاضر وفقه الله رواية من طريق سيف بن عمر أن عبد الله بن عمر استأذن أم كلثوم بنت علي برغبته في الذهاب إلى مكة .. ثم ساق خبراً طويلاً يبين خوف علي من قيام ابن عمر من الذهاب إلى الشام وأنه أرسل من يبحث عنه و يرده .. الخ) .

قلت : و هذا خبر فيه تحريف و كذب ؛ إذ أن حقيقة الأمر هي ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى ابن عمر قال : (لما بويع لعلي أتاني فقال : إنك امرؤ محبب في أهل الشام ، فإني قد استعملتك فسر إليهم ، قال :

فذكرت القرابة و ذكرت الصهر ، فقلت : أما بعد فوالله لا أبايعك أي على قبول ولاية الشام ؛ لأن مدار الرواية على ذلك – ، قال فتركني و خرج ..) المصنف (472/7) . و مما سبق يلاحظ أن تهجم علي بن أبي طالب على عبدا لله بن عمر يعد من الأخبار المكذوبة على الصحابة رضوان الله عليهم .

ثم ذكر المحاضر وفقه الله بعض الأحداث المتعلقة بخروج طلحة والزبيرو عائشة إلى البصرة و جميع هذه الأخبار من طريق سيف بن عمر ، و جل ما ذكر المحاضر إما ضعيف وإما ليس له ما يعضده .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد تلك الأحداث ما يلي : (قدم يعلي بن أمية بأموال اليمن .. فكان عوناً لهم في التجهز والخروج لقتال قتلة عثمان .. الخ) .

قلت : إن السبب الحقيقي لخروج جيش مكة إلى البصرة ليس من أجل الحرب ، بل من أجل الإصلاح بين الناس حين اضطرب أمرهم بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ، و ليس من أجل المطالبة بدم عثمان ، و دليل ذلك حديث الحوأب ، ففي أثناء الطريق إلى البصرة مر الجيش على منطقة يقال لها الحوأب ، فنبحت كلابها فلما سمعت عائشة هذا النباح ، طرأ عليها حديثاً فقالت ما هذه المنطقة ؟ قالوا هذه الحوأب ، فتذكرت حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، حيث روى أحمد و ابن حبان و الحاكم عن قيس بن حازم أن عائشة لما أتت على الحوأب سمعت نباح الكلاب ، فقالت : ما أظنني إلا راجعة ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا : أيتكن تنبح عليها كلاب الحواب . فقال لها الزبير : ترجعين ؟! أي لا ترجعي لأنهم يحترمونك عسى الله أن يصلح بك بين الناس . هذا لفظ شعبة ، أما لفظ يحيى فقال : لما أقبلت عائشة بلغت مياه بني عامر ليلاً ، فنبحت الكلاب فقالت : أي ماء هذا ؟ قالوا : ماء الحوأب ، قالت : ما أظنني إلا راجعة فقال بعض من كان معها : بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله ذات بينهم . قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها ذات يوم : كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب . السلسلة الصحيحة (846/1) .

و قد تخطى المحاضر وفقه الله هذا الحديث ولم يتطرق له لا من قريب ولا من بعيد ، لأنه أخذ بروايات سيف بن عمر التي تبين أن أصحاب الجمل خرجوا من أجل الحرب لا من أجل الإصلاح . و لو تطرق إليه لوقع في التناقض .

و انتهى الشريط بأن قرر علي رضي الله عنه التوجه نحو الكوفة بدلاً من البصرة لأن عدد جيشه أقل من جيش مكة .

انتهينا في الحلقة الماضية من التعليق على الشريط الثالث ، و اتضح لنا أن جل ما استند إليه المحاضر وفقه الله من روايات و إما ضعيفة إما ليس لها ما يعضدها ، واليوم إن شاء الله نكمل المشوار .

الشريط الرابع : أحداث البصرة و ما شملته من مواقف ..

ذكر المحاضر وفقه الله عدداً من الروايات من طريق سيف بن عمر تتحدث عن الأحداث التي جرت في البصرة ، من مراسلات و اتفاقات و حروب بين حكيم بن جبلة و جيش مكة إلى غيرها من أمور .

قلت : – رحمك الله – إن اتهام أصحاب الجمل بأنهم ما خرجوا إلى البصرة إلا للمطالبة بدم عثمان ، وأنهم لم يبايعوا علياً إلا مكرهين ، فهذه الاتهامات الموجهة لأصحاب الجمل لم يصح منها شيء ، و قد سبق الرد عليها في حلقة ماضية .

تحدث المحاضر وفقه الله أن أصحاب الجمل بعد أن استولوا على البصرة قاموا بإرسال الرسل إلى الأمصار يحثونهم على الاقتداء بهم .

قلت : – رحمك الله – و هذا الخبر غير صحيح ؛ لأن أصحاب الجمل رضوان الله عليهم أجمعين قد خرجوا للإصلاح بين الناس كما هو مبين بالروايات الصحيحة في حلقة مضت ، و ليس لإشعال الفتنة وإراقة دماء المسلمين .

ذكر المحاضر وفقه الله أن الوفد الذي ذهب إلى دار عثمان بن حنيف ، قاموا بضربه و نتف شعر لحيته .. الخ) .

قلت : – رحمك الله – و هذا الخبر ضعيف جداً مروي من طريق أبي مخنف الكذاب ، ولم يروى من طريق صحيح يعوّل عليه ، والصحابة الكرام رضوان الله عليهم يُنزهون عن مثل هذه المثلة القبيحة .

و قد نص الفقهاء على أنه لا يجوز التعذيب بما هو محرم شرعاً ، و هذه القاعدة تجدها أيها القارئ الكريم في أي من الكتب الفقهية باب الحدود والتعزيرات .

فكيف يقدم الصحابة رضوان الله عليهم على فعل ما هو محرم ؟!!

ذكر المحاضر وفقه الله أن علياً رضي الله عنه خرج من المدينة في إثر أصحاب الجمل ، وأنه أراد أن يلحق بهم .

قلت : – رحمك الله – هذا الأمر لم يحدث بل الصحيح أنه خرج من المدينة عاقداً العزم على التوجه إلى الكوفة ليكون قريباً من أهل الشام ، و لم يخرج في أعقاب أصحاب الجمل .

وانتهى الشريط الرابع بالاتفاق على الصلح بين جيش علي و أصحاب الجمل بفضل سفارة القعقاع بن عمرو المباركة ، وبالجملة فإن مادة هذا الشريط ضعيفة جداً لا تصلح و ليس لها ما يعضدها من روايات سوى بعض الروايات التي ذَكَرَتْ اعتزال أبو موسى الأشعري للقتال ، و عن قيام الحسن وعمار بن ياسر بطلب المساعدة من أهل الكوفة ، هذا فقط وإلا فالباقي لا يصلح لأن يستشهد به فضلاً عن جعله مادة للرواية و موضوعاً يصف أحداثاً وقعت في تلك الفترة العزيزة على قلوبنا .

و كنت قد كتبت مقالاً منذ فترة تحدثت فيه عن الصورة التقريبية لتلك الأحداث أحداث البصرة – في ضوء الروايات الصحيحة .

انتهينا في الحلقة الماضية من التعليق على الشريط الرابع و اتضح عدم صلاحية مادته لأن تكون عنواناً لمحاضرة أو درس ، أو حتى من أجل أن يستخلص منها الدروس والعبر ؛ و ذلك لضعف مروياتها ، واليوم إن شاء الله نكمل ما بدأناه .

الشريط الخامس : موقعة الجمل آراء الصحابة ..

ذكر المحاضر وفقه الله عدداً من الروايات التي تحدثت عن أحداث معركة الجمل من طريق سيف بن عمر ، و جل هذه الروايات ضعيف لا يستند إلى دليل ، فقد ذكر المحاضر أنه بعد أن اشتبك القتال أرسل علي إلى كبار قادة جيش الجمل .. فقال علي لطلحة : لعمري لقد أعدتما سلاحاً و رجالاً .. فقال طلحة ألبت علينا بعد أن ألبتم على عثمان .. الخ .

قلت : – رحمك الله هذه الرواية ضعيفة لا يصلح الاستدلال بها فهي تعارض ما ثبت من عدالة الصحابة رضوان الله عليهم ، كما وأنها تخالف الروايات الصحيحة التي تنص على أن أصحاب الجمل ما خرجوا إلا للإصلاح ، فكيف ينسجم هذا الفعل منهم مع الهدف الذي خرجوا من مكة إلى البصرة من أجله ؛ ألا وهو للإصلاح بين الناس ؟!! و تعارض ما ثبت من براءة الصحابة و بالأخص علي من دم عثمان رضي الله عنهما .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عن وصول رسول علي إلى عبد الله بن الزبير ، و دار بينهم حديث انتهى إلى أن مضى ابن الزبير رافضاً الصلح .. الخ .

قلت : – رحمك الله هذا الفعل من ابن الزبير يرده ما ثبت من عدالة الصحابة رضوان الله عليهم ، و لما ثبت من أن قدوم أصحاب الجمل من أجل الإصلاح لا من أجل الأخذ بالثأر من قتلة عثمان .

و روى ابن عساكر وابن كثير أن الزبير رضي الله عنه لما عزم عل الرجوع إلى المدينة عرض له ابنه عبد الله فقال : مالك ؟ قال : ذكرّني علي حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم و إني راجع ، فقال له ابنه : و هل جئت للقتال ؟ إنما جئت تصلح بين الناس ، و يصلح الله هذا الأمر . تاريخ دمشق (**410/18**) و البداية و النهاية (**242/7**) . و هذا يرد على تلك المزاعم .

ذكر المحاضر وفقه الله أن الزبير رضي الله عنه عندما رجع اعترضه ولده عبد الله و دار بينهما هذا حوار (.. يا أبتي جمعت الناس وتفر ؟ فقال : إليك عني .. هنا أدرك عبد الله أن والده سيفر !! فقال له : لعلك أخافتك سيوف بني عبد المطلب .. الخ) .

قلت : – رحمك الله هذه الرواية فيها افتراء كبير على الزبير و على ولده رضي الله عنهما ، و هذا الفعل منهما يخالف ما ثبت من عدالتهما ، و هذا الحوار فيه نعرة جاهلية ، والصحابة الكرام منزهون عن هذه الأفعال .

ثم ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عدداً من الروايات الضعيفة في أحداث المعركة جلها من طريق سيف بن عمر و أبي مخنف الكذاب ، و تحدثت عن بطولة عبد الله ابن الزبير و قتاله مع الأشتر النخعي .

قلت رحمك الله – هذه الرواية ضعيفة ، والصحيح أن الذي تقاتل مع الأشتر و قال : اقتلوني و مالكاً هو عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد كما قال الطبري (**520/4**) و ابن أبي شيبة (**228/15**) .

ذكر المحاضر بعد ذلك أحداثاً كثيرة تصف إصرار ابن الزبير و علي رضي الله عنهما على القتال إلى غيرها من الأمور .

قلت : – رحمك الله هذا الفعل من الاثنين يعارضه ما ثبت من عدالة الصحابة رضوان الله عليهم .

ذكر المحاضر وفقه الله أنه بعد أن توقف القتال قام محمد بن أبي بكر وعمار بن ياسر بأمر من علي رضي الله عنهم أجمعين بالرحيل بعائشة إلى البصرة ، فكانت في دار عبد الله بن خلف .. الخ .

قلت : – رحمك الله الثابت أن عائشة رضي الله عنها نزلت في دار عبد الله بن بديل ، و هو أصح ما جاء في هذا الموضوع .

فقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح أن عبد الله بن بديل قال لعائشة : يا أم المؤمنين أتعلمين أني أتيتك عندما قتل عثمان فقلت ما تأمريني ، فقلت الزم علياً ؟ فسكتت فقال : اعقروا الجمل فعقروه قال : فنزلت أنا و أخوها محمد و احتملنا الهودج حتى وضعناه بين يدي علي ، فأمر به علي فأدخل في بيت عبد الله بن بديل . المصنف (285/15) و أورده الحافظ في الفتح (62/13) .

ذكر المحاضر وفقه الله أن المعركة كانت في خمسة جمادى الآخرة سنة ستة و ثلاثين هجرية .

قلت رحمك الله الثابت الصحيح في هذه المسألة ما أخرجه خليفة بن خياط في تاريخه (ص 184، 185) أن الفريقين التقيا يوم الخميس في النصف من جمادى الآخرة سنة ستة وثلاثين ، و كانت الوقعة يوم الجمعة . و هذا الإسناد أصح ما ورد في تحديد تاريخ هذه الوقعة .

ذكر المحاضر وفقه الله في (شريط الرابع : أحداث البصرة) : (أن عدد جيش أصحاب الجمل ثلاثون ألفاً ، بينما كان عدد جيش علي عشرة آلاف ..) ، و ذكر في (الشريط الخامس) أن عدد قتلى المعركة بلغ : (عشرة آلاف قتيل ، خمسة آلاف من كل جيش ، و كان أكثرهم من الصحابة والتابعين .. الخ) .

قلت رحمك الله – كان عدد جيش علي في أصح الروايات كما عند الطبري من طريق محمد بن الحنفية تسعة آلاف و سبعمائة رجل تقريباً . تاريخ الطبري (506/4) .

فإذا علمنا أن الغلبة في معركة الجمل كانت لمعسكر علي رضي الله عنه ، فإنه من المرجح أن تعداد جيش أهل البصرة كان قريباً من تعداد جيش علي رضي الله عنه .

و أما عن عدد قتلى معركة الجمل فقد بالغ المؤرخون في ذكرهم فمن مقلل و من مكثر على حسب ميل الناس و أهوائهم .

كن العدد الحقيقي لقتلى معركة الجمل فقد كان ضئيلاً جداً للأسباب التالية :–

1– قصر مدة القتال . حيث أخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح أن القتال نشب بعد الظهر ، فما غربت الشمس و حول الجمل أحد ممن كان يذب عنه . أورده الحافظ في الفتح (62/13) .

2– الطبيعة الدفاعية للقتال . حيث كان كل فريق يدافع عن نفسه ليس إلا .

3– تحرج كل فريق من القتال لما يعلمون من عظم حرمة دم المسلم .

4– قياساً بعدد شهداء المسلمين في معركة اليرموك – ثلاثة آلاف شهيد – تاريخ الطبري (402/3) ، و معركة القادسية – ثمانية آلاف و خمسمائة شهيد – تاريخ الطبري (564/3) ، و هي التي استمرت عدة أيام ، فإن

العدد الحقيقي لقتلى معركة الجمل يعد ضئيلاً جداً ؛ هذا مع الأخذ بالاعتبار شراسة تلك المعارك و حدتها لكونها من المعارك الفاصلة في تاريخ الأمم .

5- أورد خليفة بن خياط بياناً بأسماء من حفظ من قتلى يوم الجمل ، فكانوا قريباً من المائة . تاريخ خليفة (ص **187-190**) .

فلو فرضنا أن عددهم كان مائتين و ليس مائة ، فإن هذا يعني أن قتلى معركة الجمل لا يتجاوز المائتين .

و هذا هو الراجح للأسباب و الحيثيات السابقة . أنظر حول هذا الموضوع كتاب : استشهاد عثمان و وقعة الجمل لخالد الغيث (ص **214-215**) .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عدداً من الروايات التي تحدثت عن استعداد علي للتوجه نحو الشام ، ثم ذكر عدد جيش علي بأنه : (مائة و عشرين ألف مقاتل ..) ، وأن جيش الشام كان : (.. تسعين ألف مقاتل ..) .

قلت : - رحمك الله إن العدد التقريبي لجيش علي رضي الله عنه هو ما قدرته الروايات ما بين خمسين ألفاً و مائة و خمسين ألفاً مقاتل . تاريخ خليفة (ص **193**) بسند حسن .

في حين كان عدد جيش الشام كما قدرته بعض الروايات الضعيفة بستين ألفاً أو سبعين ألفاً أو مائة وعشرين ألفاً . الذهبي تاريخ الإسلام - عهد الخلفاء الراشدين (ص **545**) بدون سند و تاريخ خليفة (ص **193**) بسند فيه مجاهيل و البداية و النهاية لابن كثير (**275/7**) بدون سند ، أنظر : عصر الخلافة الراشدة لأكرم العمري (ص **465**) .

ذكر المحاضر وفقه الله أن جيش معاوية احتل مناطق الماء و حدث نوع من القتال الصوري بين الجيشين من أجل السيطرة على الماء .

قلت : - رحمك الله وإن كان هذا الخبر يذكر في كتب التاريخ ، لكن تلك الرواية التي استشهدت بها ضعيفة من طريق أبي مخنف الكذاب .

على أن هناك رواية أخرى ترد القتال من أصله أخرجها عبد الله بن الإمام أحمد قال : حدثني أبي قال : حدثنا أبو المغيرة الخولاني - ثقة - حدثنا صفوان بن عمرو - ثقة - حدثني أبو الصلت سليم الحضرمي - ذكره ابن أبي حاتم و لم يذكر فيه جرحاً و لا تعديلاً ، الجرح و التعديل (**212/4**) . و لو وقف على توثيق له لنسفت هذه الرواية روايات أبي مخنف الكذاب من أصلها - ، قال : حلنا بين أهل العراق و بين الماء ، فأتانا فارس ، ثم حسر فإذا هو الأشعث بن قيس فقال : الله الله يا معاوية في أمة محمد صلى الله عليه وسلم ! هبوا أنكم قتلتم أهل العراق ، فمن للبعوث و الذراري ؟ أم هبوا أنا قتلناكم ، فمن للبعوث و الذراري ؟ إن الله يقول :{ و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما }الحجرات/**9**

. قال معاوية : فما تريد ؟ قال : خلوا بيننا و بين الماء . فقال لأبي الأعور خل بين إخواننا و بين الماء . تهذيب الكمال (**286/3-295**) و سير أعلام النبلاء (**41/2**) و النص منقول منه . انظر الكلام حول القتال عند الماء في مرويات أبي مخنف (ص **289-296**) .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عدداً من الروايات التي تبين حدوث نوع من المراسلات بين علي رضي الله عنه و بين معاوية قبل نشوب القتال ، و جميع ما ذكر المحاضر ضعيف من طريق أبي مخنف الكذاب و نصر بن مزاح الرافضي .

إذاً فلا تقوم بهذه الروايات حجة ولا يعتمد عليها في إثبات حق ، أو دفع باطل ، و لي على هذه الروايات ملاحظات :-

1 قول شبث بن ربعي لمعاوية في شأن عثمان رضي الله عنه (إنك أي يا معاوية أبطأت عنه بالنصر وأحببت له القتل) ، والمعروف أن عثمان لم يستنصر بالذين عنده من المهاجرين والأنصار بل عزم على من كان معه منهم في الدار أن يكفوا السلاح ، فكيف يترك الانتصار من أهل المدينة و يطلبه من الشام ؟!! فكأن شبث هنا يتهم معاوية رضي الله عنه بأن له يداً في قتل عثمان رضي الله عنه .

2 أن علياً رضي الله عنه أرسل الوفد إلى معاوية رضي الله عنه يدعوه إلى الطاعة والجماعة ، و كلام شبث له فيه تنفير وإثارة أكثر منه دعوة وإصلاح ، مما لا يليق برسول هذه مهمته أن يقول هذا القول ، إلا أن يكون أحمق و هذا بعيد ؛ إذ كيف يختاره علي رضي الله عنه من بين جيشه و هو بهذه الصفة ؟!

وانتهى الشريط بأن توقفت المراسلات بين علي رضي الله عنه و بين معاوية . وبالجملة فمادة هذا الشريط لا تصلح لأن تكون للعرض ، فهي مجموعة مؤلفة من الروايات الضعيفة والموضوعة والواهية . والله الموفق .

الشريط السادس : معركة صفين و ما نتج عنها ..

ذكر المحاضر وفيه الله في بداية الشريط عدداً من الروايات الضعيفة تتحدث عن أحداث هذه المعركة الأليمة ، وقال : (.. وظل هذا الأمر طيلة شهر ذي الحجة حتى أن المؤرخين يقولون : أن معركة صفين حدثت فيها أكثر من تسعين جولة و وقعة .. الخ) .

قلت : – رحمك الله إن الذي قاله المؤرخون حول عدد هذه الجولات في تلك المعركة أكثر من سبعين جولة ووقعة . انظر : فتح الباري لابن حجر (92/13) .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عن تجدد المراسلات بين علي و معاوية ، قال : (.. و خلال هذا الشهر أرسل علي رضي الله عنه الرسل مرة أخرى فأسل عدي بن حاتم و يزيد بن قيس .. الخ) .

قلت : – رحمك الله إن هذه الرواية ضعيفة من طريق أبي مخنف و ابن الكلبي ، ولا يجوز الاستشهاد بها ، لأن فيها تعريض بعدي بن حاتم و اتهام له بأن له يداً في قتل عثمان رضي الله عنه ، بل إن الثابت الصحيح ما أخرجه ابن عساكر رحمه الله في تاريخه عن قيس بن أبي حازم أن الذين قتلوا عثمان ليس فيهم من الصحابة أحد . ترجمة عثمان (ص 408) ، وأخرج أيضاً بسنده أن عدي بن حاتم تحول من الكوفة وقال لا أقيم في بلد يشتم فيه عثمان رضي الله عنه . ترجمة عثمان (ص 518) . فوا عجباً كيف يستنكر سبه ثم يُتهم بقتله ؟!!

و يقول ابن كثير في ذلك : ثم ذكر أهل السير كلاماً طويلاً جرى بينهم و بين علي يقصد المراسلات – ، و في صحة ذلك عنهم و عنه نظر . البداية والنهاية (259/7) .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك خطبة طويلة لعي رضي الله عنه يحضهم فيها على القتال ، إلى غير ذلك من الأمور .

قلت : – رحمك الله تلك الرواية ضعيفة من طريق أبي مخنف الكذاب ونصر بن مزاحم ، و لا يرفع بها رأس .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عدداً كبيراً من الروايات الضعيفة من طريق أبي مخنف ، استشهد بها على أحداث معركة صفين ، ولا يصح منها شيء ، ولم أحب أن أفصل القول فيها أنه ليس لها ما يعضدها .

و كنت قد فصلت القول في أحداث تلك المعركة في ضوء ما وصلنا من روايات صحيحة ، في عدد من المقالات

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك الطريقة التي توقف فيها القتال و رفع المصاحف .. الخ .

قلت : – رحمك الله إن جل ما ذكرت في هذا الحادثة ضعيف لا تقوم به حجة ، إذ أنها من طريق أبي مخنف الكذاب .

ذكر المحاضر وفقه الله أن علي رضي الله عنه لم يقبل الصلح و لم يقتنع برفع جيش الشام للمصاحف بل أصر على مواصلة القتال .. الخ .

قتل : –رحمك الله إن الثابت الصحيح أن علياً رضي الله عنه قبل الصلح من تلقاء نفسه ، و هو القائل حينما أرسل له معاوية رضي الله عنه المصحف قائلاً له : بيننا و بينكم كتاب الله فقال علي : أنا أولى بذلك بيننا كتاب الله . المسند (485/3) .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك أن علياً رضي الله عنه أجبر على قبول التحكيم و الصلح وهو غير راض .

قلت : رحمك الله إن القصة الحقيقية لحادثة رفع المصاحف هي ما أخرجه الإمام أحمد عن أبي وائل قال : كنا بصفين فلما استحر القتل بأهل الشام اعتصموا بتل فقال عمرو بن العاص لمعاوية أرسل إلى علي بمصحف و ادعه إلى كتاب الله فإنه لن يأبى عليك ، فجاء به رجل فقال : بيننا و بينكم كتاب الله { ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم و هم معرضون }آل عمران/23

، فقال علي نعم أنا أولى بذلك بيننا و بينكم كتاب الله . فجاءته الخوارج – و نحن ندعوهم يومئذ القراء و سيوفهم على عواتقهم – فقالوا : يا أمير المؤمنين ما ننتظر بهؤلاء القوم الذين على التل ألا نمشي إليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا و بينهم . فتكلم سهل بن حنيف فقال : يا أيها الناس اتهموا أنفسكم فلقد رأيتنا يوم الحديبية – يعني الصلح الذي كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم و بين المشركين – و لو نرى قتالاً لقاتلنا فجاء عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ألسنا على الحق و هم على باطل ؟ أليس قتلانا في الجنة و قتلاهم في النار ؟ قال : بلى . قال : ففيم نعطي الدنيّة في ديننا و نرجع و لما يحكم الله بيننا و بينهم ؟ فقال : يا ابن الخطاب إني رسول الله و لن يضعني أبداً . قال : فرجع و هو متغيظ ، فلم يصبر حتى أتى أبا بكر فقال : يا أبا بكر ألسنا على حق و هم على باطل ؟ أليس قتلانا في الجنة و قتلاهم في النار ؟ قال : بلى . قال : ففيم نعطي

الدنيّة في ديننا و نرجع و لما يحكم الله بيننا و بينهم ؟ فقال : يا ابن الخطاب إنه رسول الله صلى الله عليه وسلم و لن يضيعه أبداً . قال : فنزلت سورة الفتح . قال : فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فأقرأها إياه . قال : يا رسول الله و فتح هو ؟ قال : نعم ، و طابت نفسه و رجع . المسند (**3/485-486**) .

فهذا النص يخالف ما أورده أبو مخنف بشأن رفع المصاحف و أن علياً أجبر على قبول التحكيم و وضع الحرب ، و إن الموقف الثابت تاريخياً أن علياً رضي الله عنه قَبِل التحكيم من تلقاء نفسه بعيداً عن أي ضغوط ، و ذلك تمشياً مع أحكام الإسلام التي تحث على إصلاح ذات البين و الرحمة و الرأفة و الرجوع إلى الكتاب و السنة عند التنازع .

تحدث المحاضر وفقه الله بعد ذلك عن أحداث التحكيم ، و بالرغم من أنه نقد تلك التمثيلية التي تبين اتفاق الطرفين على خلع علي و معاوية .. الخ ، إلا أنه وقع في تناقض بأن استشهد بنفس الرواية التي تحكي تلك القصة ، لكن قام بحذف تلك الفقرة من الرواية .

قلت : – رحمك الله   تلك القصة التي استشهدت بها ضعيفة جداً و واهية لا تصلح لأن تكون دليلاً على إثبات أحداث قصة التحكيم .

و كنت قد كتبت مقالاً عن نقد تلك الروايات و بيان ما فيها من علل ، راجع :

http://www.sahab.net/sahab_html/Forum 1/HTML/006695.html

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك بعض أخبار الخوارج ، وعلى الرغم من انتشار أخبار هذه الطائفة في دواوين السنة الصحيحة ، إلا أن المحاضر اعتمد في إيراد تلك الأخبار على مرويات أبي مخنف الكذاب .

قلت : – رحمك الله – إن جل ما ذكرت من أخبار الخوارج وإن كان له ما يعضده إلا أن جميع ما ذكرت ضعيف ، وتركت الصحيح . و هذا ملخص ما ذُكر من أخبار الخوارج مع علي رضي الله عنه في ضوء الروايات الصحيحة :–

كان عدد القراء الذين اعترضوا على التحكيم في صفين ثمانية آلاف ، فهم أقلية في جيش علي الذي كان يزيد على خمسين ألف مقاتل قبل اشتباك الجيشين .

كما نظموا أنفسهم بزعامة عبد الله بن الكواء و شبث بن ربعي ، و عينوا أميراً للصلاة و آخر للقتال .

و هذا التطور الأخير جعل ابن عباس يستأذن علياً في محاورتهم في إحدى اجتماعاتهم الضخمة في حروراء ، و قد وصلهم في نصف النهار و وصفهم بقوله : دخلت على قوم لم أر قوماً قط أشد اجتهاداً منهم ، أيديهم كأنها ثفن الإبل و وجوههم معلمة من آثار السجود ، فحاججهم في الشبهات التي علقت بأذهانهم ، نتيجة تفسيرهم للقرآن دون بصيرة ، موضحاً لهم أن التحكيم نص عليه القرآن ، في قوله تعالى في المرأة و زوجها : { و إن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله و حكماً من أهلها }النساء/**35**

و قوله تعالى في جزاء المحرم إذا صاد { يأيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد و أنتم حرم و من قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكي به ذوا عدل منكم }المائدة/**95**

. و قد أوضح ابن عباس أن صلاح ذات البين و حقن الدماء بين المسلين أولى بالتحكيم من هاتين الصورتين ، صلح المرأة مع زوجها و حكم صيد المحرم لأرنب أو ما يشبهه . و أن محو لقب أمير المؤمنين من نص وثيقة الهدنة له سابقة من السنة في حادثة الحديبية ، و أن قتال علي لمخالفيه دون أن يستحل أموالهم و أعراضهم هو الحكم الشرعي الصحيح ، فرجع منهم ألفان بعد أن تبين لهم الحق ، و أبرز من رجع عبد الله بن الكواء و شبث بن ربعي . مصنف عبد الرزاق (**157/10-160**) بسند حسن ، و صححه الألباني في إرواء الغليل (**111/8-112**) ، و المستدرك (**150/2**) و قال صحيح على شرط مسلم و وافقه الذهبي و قال الهيثمي في مجمع الزوائد (**145/6**) رواه الطبراني و أحمد بعضه و رجالهما رجال الصحيح .

و أعقب هذا الحوار خروج علي بنفسه إلى حروراء ، و محاورته الخوارج حيث فهموا خطأ أنه يعلن توبته ، و يعود عن التحكيم ، و هكذا وقعوا مرة أخرى في سوء الفهم فرجعوا إلى الكوفة على ظنهم الخاطئ فأقاموا يومين ، فلما اتضح لهم في خطبة علي يوم الجمعة أنه لم يرجع عن التحكيم ، خرجوا من المسجد ، ولم يقبلوا منه و أخذوا يصيحون في أنحاء المسجد لا حكم إلا لله .

أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (**312/15**) بإسناد رجاله ثقاة عن أبي رزين قال : لما كانت الحكومة بصفين و باين الخوارج علياً رجعوا مباينين له ، و هم في عسكرهم و علي في عسكره ، حتى دخل علي الكوفة مع الناس بعسكره ، و مضوا هم إلى حروراء في عسكرهم ، فبعث علي إليهم ابن عباس فكلمهم فلم يقع منهم موقعاً ، فخرج علي إليهم فكلمهم حتى أجمعوا هم و هو على الرضا ، فرجعوا حتى دخلوا الكوفة على الرضا منه ، و منهم ، فأقاموا يومين أو نحو ذلك ، قال : فدخل الأشعث بن قيس و كان يدخل على علي فقال : إن الناس يتحدثون أنك رجعت لهم عن كفرك ، فلما أن كان الغد الجمعة صعد علي المنبر فحمد الله و أثنى عليه فخطب فذكرهم و مباينتهم الناس و أَمْرُهم الذي فارقوه فيه ، فعابهم و عاب أمرهم ، قال : فلما نزل عن المنبر تنادوا من نواحي المسجد لا حكم إلا لله ، فقال علي : حكم الله أنتظر فيكم ، ثم قال بيده هكذا – يسكتهم بالإشارة – و هو على المنبر حتى أتى رجل منهم و اضعاً أصبعيه في أذنيه ، و هو يقول :{لئن أشركت ليحبطن عملك و لتكونن من الخاسرين} الزمر/ **65**

. و صحح الألباني سنده في الإرواء (**118/8-119**) ، و انظر : السنن الكبرى للبيهقي (**184/8**) .

و أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (**327/15**) عن كثير بن نمير قال : بينما أنا في الجمعة و علي بن أبي طالب على المنبر إذ جاء رجل فقال : لا حكم إلا لله ، فقام آخر فقال : لا حكم إلا لله ، ثم قاموا من نواحي المسجد يحكمون الله فأشار عليهم بيده أن اجلسوا ، نعم لا حكم إلا لله كلمة حق يبتغى بها باطل ، حكم الله ينتظر فيكم ، الآن لكم عندي ثلاث خلال ما كنتم معنا ، لن نمنعكم مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ، و لا نمنعكم فيئاً ما كانت أيديكم مع أيدينا ، و لا نقاتلكم حتى تقاتلوا ، ثم أخذ في خطبته .

و قد جرت محاولات أخرى من قبل الصحابة و التابعين مع الخوارج أدت إلى تقليص عددهم ، إلا أنهم اجتمعوا في دار عبد الله بن وهب الراسبي و أرادوا مبايعة أحدهم أميراً فلم يقبلها أحد ثم قبلها عبد الله بن وهب ، و بذلك

نكثوا بيعتهم لعلي و نقضوا مبدأ الخلافة في قريش .

و قد خرج عبد الله بن وهب الراسبي الأزدي بأتباعه إلى النهروان خفية ، لئلا يصدهم أحد ، و اجتمعوا هناك ، و رغم هذا التحدي فلم يقرر علي رضي الله عنه مناجزتهم و إعادتهم إلى الطاعة بالقوة ، بل اكتفى بتوضيح خطئهم و تفنيد آرائهم .

و لما رجع الحكمان و افترقا دون اتفاق لم يرجع الخوارج إلى صف علي ، رغم أنه أعد جيشه لمواجهة أهل الشام ، و في هذه الفترة قتل الخوارج عبد الله بن خباب بن الأرت و معه أم ولده .

و نظراً لأن مناطق نشاط الخوارج التي تعرضت لضياع الأمن و قطع الطرق ، ضِمن مسؤولية علي رضي الله عنه فقد طلب من الخوارج تسليم القتلة لإقامة الحد عليهم فأجابوه : كلنا قتلناه .

أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (323/15) بإسناد رجاله ثقاة عن أبي مجلز قال : بينما عبد الله بن خباب في يد الخوارج إذ أتوا على نخل ، فتناول رجل منهم تمرة فأقبل عليه أصحابه فقالوا له : أخذت تمرة من تمر أهل العهد ، و أتوا على خنزير فنفحه رجل منهم بالسيف ، فأقبل عليه أصحابه فقالوا له : قتلت خنزيراً من خنازير أهل العهد ، قال : قال عبد الله : ألا أخبركم من هو أعظم عليكم حقاً من هذا ؟ قالوا : من ؟ قال : أنا ، ما تركت الصلاة و لا تركت كذا و لا تركت كذا ، قال : فقتلوه ، قال : فلما جاءهم علي قال : أقيدونا بعبد الله بن خباب ، قالوا : كيف نقيدك به و كلنا قد شرك في دمه ، فاستحل قتالهم . و انظر : الفتح (297/12) .

و أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (310/15) و الطبري في تاريخه (81/5) عن حميد بن هلال قال : حدثني رجل من عبد القيس قال : كنت مع الخوارج فرأيت منهم شيئاً كرهته ، ففارقتهم على أن لا أكثر عليهم ، فبينا أنا مع طائفة منهم إذ رأوا رجلاً كأنه قرع ، بينهم و بينه نهر ، فقطعوا إليه النهر فقالوا : كأنا رعناك ؟ قال : أجل ، قالوا : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله بن خباب بن الأرت ، قالوا : عندك حديث تحدثناه عن أبيك ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعته يقول : أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن فتنة جائية ، القاعد فيها خير من القائم ، و القائم فيها خير من الماشي ، فإذا لقيتهم فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول فلا تكن عبد الله القاتل ، قال : فقربوه إلى النهر فضربوا عنقه فرأيت دمه يسيل على الماء كأنه شراك ماء اندفر بالماء حتى توارى عنه ، ثم دعوا بسرية له حبلى فبقروا عما في بطنها .

معركة النهروان ..

هنا أرسل علي إليهم الرسل يدعونهم ، فقتلوا رسوله و عبروا إليه النهر . فأمر بقتالهم ، و بذلك استحل علي قتالهم و بين لجنده أجر مقاتلتهم .

روى مسلم في صحيحه برقم (2464) عن زيد بن وهب الجهني أنه كان في الجيش الذي كانوا مع علي رضي الله عنه الذين ساروا إلى الخوارج . فقال علي رضي الله عنه : أيها الناس ! إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يخرج قوم من أمتي يقرأون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء و لا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء و لا

صيامكم إلى صيامهم بشيء يقرأون القرآن يحسبون أنه لهم و هو عليهم ، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، ثم قال علي معقباً : لو يعلم الجيش الذي يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وسلم لاتكلوا عن العمل ، ثم ذكر لهم العلامات التي تنطبق على الخوارج ، فقال : و آية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ، و ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعيرات بيض ، فتذهبون إلى معاوية و أهل الشام و تتركون هؤلاء يخلفونكم في ذراريكم و أموالكم ، والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فإنهم سفكوا الدم الحرام و أغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله ، قال سلمة بن كهيل : فنزلني زيد بن وهب منزلاً ، حتى قال : مررنا على قنطرة فلما التقينا و على الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي ، فقال لهم : ألقوا الرماح و سلوا سيوفكم من جفونها ، فإني أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء ، فرجعوا فوحشوا برماحهم ، و سلوا السيوف ، و شجرهم الناس برماحهم ، قال : و قتل بعضهم على بعض و ما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلان ، فقال علي رضي الله عنه التمسوا فيهم المخدج ، فالتمسوه فلم يجدوه فقام علي رضي الله عنه بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض ، قال : أخرجوه ، فأخرجوه مما يلي الأرض فكبر ثم قال : صدق الله و بلغ رسوله ، قال : فقام إليه عبيدة السلماني فقال : يا أمير المؤمنين ! آلله الذي لا إله إلا هو لسمعت هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : إي و الله الذي لا إله إلا هو ! حتى استحلفه ثلاثاً و هو يحلف له . و مصنف عبد الرزاق (**10/147-149**) .

و روى البخاري في صحيحه مع الفتح (**12/303**) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و هو يقسم قسماً ، أتاه ذو الخويصرة ، و هو رجل من بني تميم – وقع عند الثعلبي و الواحدي في أسباب النزول من طريق محمد بن ناجي الذهلي عند عبد الرزاق فقال : ابن ذي الخويصرة التميمي هو حرقوص بن زهير أصل الخوارج . و عند أحمد من حديث أبي بكرة : فأتاه رجل أسود مشمر محلوق الرأس بين عينيه اثر السجود . أسباب النزول (ص **249**) و المسند (**5/42**) – ، فقال : يا رسول الله اعدل ، فقال : ويلك و من يعدل إذا لم أعدل ؟! قد خبت و خسرت إن لم أكن أعدل   أي خبت أنت أيها التابع إذا كنت لا أعدل   فقال عمر : يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه ، فقال : دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم و صيامه مع صيامهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية . ثم قال : آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البَضعه تَدَرْدَر   أي تضطرب   يخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم و أشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم و أنا معه ، فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتي به حتى نظرت إليه على نعت النبي صلى الله عليه وسلم الذي نعته .

و عند أحمد و الطبراني و الحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة بعد ليالي من مقتل علي فقالت له : حدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ، قال : أن علياً لما كاتب معاوية و حَكَمَ الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة ، و عتبوا عليه فقالوا : انسلخت من قميص

ألبسك الله و من اسم سماك الله به ، ثم حكمت الرجال في دين الله و لا حكم إلا لله ، فبلغ ذلك علياً فأمر مؤذناً فأذن أن لا يدخل على أمير المؤمنين إلا من قد حمل القرآن فلما امتلأت الدار من قراء الناس دعا بمصحف إمام عظيم فوضعه بين يديه فجعل يصكه بيده و يقول : أيها المصحف حدث الناس فناداه الناس يا أمير المؤمنين ما تسأل عنه إنما هو مداد و ورق ، يتكلم بما رأينا منه فما يزيد ، فقال : أصحابكم أولئك الذين خرجوا بيني و بينهم كتاب الله ، يقول الله في امرأة و رجل{و إن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله و حكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما}النساء/35

، فأمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم حرمة أو ذمة من رجل و امرأة . و نقموا علي أني كاتبت معاوية ، كتبت علي بن أبي طالب يريد أنهم نقموا عليه أنه كتب اسمه مجرد عن أمير المؤمنين – و قد جاء سهيل بن عمرو فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم ، قال لا تكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، قال : و كيف نكتب ؟ قال سهيل : أكتب بسمك اللهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فاكتب محمد رسول الله .

فقال : لو أعلم أنك رسول الله لم أخالفك ، فاكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله قريشاً ، يقول الله في كتابه{لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله و اليوم الآخر و ذكر الله كثيراً }الأحزاب/21

. ثم بعث ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء ، فبعث علي إلى الآخرين أن يرجعوا فأبوا ، فأرسل إليهم : كونوا حيث شئتم و بيننا و بينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً و لا تقطعوا سبيلاً و لا تظلموا أحداً ، فإن فعلتم نبذت إليكم الحرب . قال عبد الله بن شداد : فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل و سفكوا الدم الحرام و قتلوا ابن خباب ، و استحلوا أهل الذمة ، فقالت أي عائشة – : آلله ؟ قلت أي عبد الله بن شداد – : الله الذي لا إله إلا هو لقد كان . قالت : فما شيء بلغني عن أهل العراق يقولون ذو الثدية ، ذو الثدية ؟

قلت : قد رأيته ، و وقفت عليه مع علي رضي الله عنه في القتلى فسجد علي لله شكراً لأنه عرف أنه على الحق ، فدعا الناس فقال : هل تعرفون هذا ؟ فما أكثر من جاء يقول قد رأيته في مسجد بني فلان يصلي ، و رأيته في مسجد بني فلان يصلي ، فلم يأتوا بثبت إلا يعرف ذلك . قالت : فما قول علي حين قام عليه كما يزعم أهل العراق ؟ قلت : سمعته يقول : صدق الله و رسوله ، قالت : فهل سمعت أنت منه قال غير ذلك ؟ قلت : اللهم لا . قالت : أجل صدق الله و رسوله ، يرحم الله علياً إنه من كلامه كان لا يرى شيئاً يعجبه إلا قال صدق الله و رسوله . المسند (1/86-87) و مجمع الزوائد (6/234-236) و قال الهيثمي رجاله ثقاة ، و المستدرك (2/152-154) و إرواء الغليل (8/رقم 2459) .

فكانت معركة خاطفة أي معركة النهروان – و غير متكافئة انتهت بالإجهاز على الخوارج رغم ما أبدوه من جلد و شجاعة ، فقد أفناهم جيش علي الكبير دون أن يصيبوا منه إلا رجلين . وكان وجود المخدج ذو الخويصرة – ، شاهداً على صحة موقف علي و آية على ضلال الخوارج .

وانتهى الشريط الخامس بقيام أهل الشام بمبايعة معاوية خليفة للمسلمين .

قلت : –رحمك الله كيف يقدم أهل الشام بمبايعة معاوية خليفة لهم و علي ما يزال في الخلافة ، وأنت تقول إن القصة التي ذكرت خلع الخليفتين ليست صحيحة ، ثم قلت : أهم خلعوا الاثنين و جعلوا الأمر شورى !!! ، ثم قلت : (.. فكانت هذه أول مرة يكون للمسلمين خليفتين) .

كما وأن هذا القول منك – رحمك الله – فيه اتهام لأبي موسى و عمرو بخلع علي رضي الله عنه من الخلافة ، مع أن الصحابة مجمعون على أحقيته رضي الله عنه بالخلافة ، و ليس هذا محل شك أو خلاف بينهم حتى يثيروا هذه القضية أثناء التحكيم .

وفيه اتهام لمعاوية بتنصيب نفسه خليفة للمسلمين و مبايعة أهل الشام له و ذلك بعد التحكيم .

قلت : – رحمك الله هذه من مبالغات الإخباريين ؛ لأن معاوية رضي الله عنه لم يتطلع لخلافة المسلمين إلا بعد استشهاد علي و تنازل الحسن عن الخلافة له . في ذلك يقول الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (210/1) :

كانت بيعة أهل الشام لمعاوية عند مقتل علي ، و ذلك في سنة أربعين . و علق ابن كثير على ذلك بقوله : لما مات علي قام أهل الشام فبايعوا معاوية على إمرة المؤمنين ؛ لأنه لم يبق له عندهم منازع . البداية والنهاية (16/8) .

وأين هم من قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما . انظر : سنن البيهقي (144/8) . و النصوص في هذا المعنى كثيرة ، و من المحال أن يطبق الصحابة على مخالفة ذلك .

و ملخص القول : فإن مادة هذا الشريط سيئة للغاية ولا تصلح لأن تطرح كموضوع في محاضرة فضلاً عن جعلها أساساً في سرد أحداث معركة صفين و ما تلاها من أحداث .

انتهينا في الحلقة الماضية من التعليق على الشريط السادس من سلسلة قصص من التاريخ الإسلامي للدكتور طارق سويدان ، و اتضح أن مادة هذا الشريط ضعيفة للغاية و هي في مجموعها لا تصلح لأن تكون موضوعاً لمحاضرة تصف أحداث معركة صفين ، واليوم نكمل ما بدأناه ..

الشريط السابع : مقتل الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ..

ابتدأ المحاضر وفقه الله الشريط بأن قال : (.. بعد أن بويع لمعاوية بن أبي سفيان خليفة للمسلمين في الشام .. الخ) .

قلت : – رحمك الله إن هذا الزعم الذي قتله لم يثبت ، و معاوية رضي الله عنه لم يبايع بالخلافة إلا بعد أن قتل علي و تنازل له الحسن علن الخلافة ، و قد تم الرد على هذه المزاعم في الحلقة الماضية ، وليس هنا داع للإعادة .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عدد من الروايات التي تصف أحوال الدولة الإسلامية في تلك الفترة ، .. الخ) .

قلت : – رحمك الله إن جل ما استشهدت به في وصف أحوال الدولة ضعيف لا تقوم به حجة ، سبب كون أبي مخنف الكذاب قد تفرد به دون غيره من الرواة ، بل إنه ليس لها ما يعضدها .

ذكر المحاضر وفقه الله (.. أن علي رضي الله عنه قام بعزل قيس بن سعد عن ولاية مصر بسبب ضعفه و عدم استطاعته السيطرة على الأوضاع هناك ، فقام بإرسال الأشتر الذي مات في الطريق عن طريق شربه لعسل مسموم ، وقول معاوية إن لله جنداً من عسل .. و أسل محمد بن أبي بكر .. الخ) .

قلت : – رحمك الله – إن أطول رواية وصلت إلينا تحدثت عن هذا الأمر ، هي ما أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (458/5-460) و الطبري في تاريخه (552/4-553) و الكندي في ولاة مصر (ص 44-45) . عن معمر عن الزهري مرسلاً عن عبد الله بن يوسف – ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ (ت 218 هـ) التقريب (ص 320) – ، عن يونس بن زيد ثقة ، إلا أن روايته عن الزهري وهماً قليلاً و في غير الزهري خطأ . أخرج له الستة (ت 159 هـ) ، الكاشف للذهبي (305/3) – ، عن الزهري قال : كانت مصر من حين علي عليها قيس بن سعد بن عبادة و كان صاحب راية الأنصار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و كان من ذوي الرأي و البأس و كان معاوية بن أبي سفيان و عمرو بن العاص جاهدين على أن يخرجاه من مصر ليغلبا عليها ، فكان قد امتنع فيها بالدهاء و المكايدة ، فلم يقدرا عليه ، و لا على أن يفتحا مصر ، كاد معاوية قيس بن سعد من قبل علي ، و كان معاوية يحدث رجلاً من ذوي الرأي من قريش يقول : ما ابتدعت مكايدة قط كانت أعجب عندي من مكايدة كدت بها قيساً من قبل علي و هو بالعراق حين امتنع مني قيس . قلت لأهل الشام : لا تسبوا قيس بن سعد ، و لا تدعوا إلى غزوه ، فإنه لنا شيعة ، يأتينا كيس نصيحته سراً – أي أنه لنا حليف يراسلنا و ينصحنا سراً – . ألا ترون ما يفعل بإخوانكم الذين عنده من أهل خربتا ، يجري عليهم أعطياتهم و أرزاقهم و يؤمن سربهم ، و يحسن إلى كل راكب قدم عليه منكم ، لا يستنكرونه في شيء ، قال معاوية : و هممت أن أكتب بذلك إلى شيعتي من أهل العراق فيسمع بذلك جواسيس علي عندي و بالعراق ، فبلغ ذلك علياً و نماه إليه محمد بن أبي بكر و محمد بن جعفر بن أبي طالب ، فلما بلغ ذلك علياً اتهم قيساً و كتب إليه يأمره بقتال أهل خربتا – و أهل خربتا يومئذ عشرة آلاف – فأبى قيس بن سعد أن يقاتلهم ، و كتب إلى علي : إنهم وجوه أهل مصر و أشرافهم و أهل الحفظ منهم ، و قد رضوا مني أن أؤمن سربهم ، و أجري عليهم أعطياتهم و أرزاقهم ، و قد علمت أن هواهم مع معاوية ، فلست مكايدهم بأمر أهون عليّ و عليك من الذي أفعل بهم و لو أني غزوتهم كانوا لي قرنا و هم أسود العرب ، و منهم بسر بن أبي أرطاة و مسلمة بن مخلد و معاوية بن حديج فذرني فأنا أعلم بما أداري منهم . فأبى علي إلا قتالهم ، و أبى قيس أن يقاتلهم . فكتب قيس إلى علي : إن كنت تتهمني فاعزلني عن عملك ، و ابعث إليه غيري ، فبعث علي الأشتر أميراً إلى مصر حتى إذا صار بالقلزم شرب شربة عسل كان فيها حتفه فبلغ حديثهم معاوية و عمرواً ، فقال عمرو : إن لله جنداً من عسل ذكر المحاضر وفقه الله أن الذي قال تلك المقولة هو معاوية – . فلما بلغ علياً وفاة الأشتر بالقلزم بعث محمد بن أبي بكر أميراً على مصر .

و أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (146/11) بسند صحيح عن محمد بن سيرين أن معاوية رضي الله عنه لما عجز عن مكايدة قيس بن سعد بن عبادة بعث بكتابه الأول إلى علي ، قال : فقال له أهل الكوفة : عدو الله قيس بن سعد فاعزله ، فقال علي : ويحكم أنا والله أعلم ، هي إحدى فعلاته ، فأبوا إلا غزله فعزله .

و أخرج الكندي أيضاً روايةً عن عبد الكريم بن الحارث – ثقة عابد (ت 136 هـ) قال : لما ثقل مكان قيس على معاوية كتب إلى بعض بني أمية بالمدينة : أن جزى الله قيس بن سعد خيراً ، فإنه كف عن إخواننا من أهل مصر الذين قاتلوا في دم عثمان ، و اكتموا ذلك فإني أخاف أن يعزله علي إن بلغه ما بينه و بين شيعتنا ، حتى بلغ علياً فقال من معه من رؤساء أهل العراق و أهل المدينة : بَدّلَ قيس و تحول ، فقال علي : ويحكم ! إنه لم يفعل ، فدعوني . قالوا : لتعزلنه فإنه قد بدل . فلم يزالوا به حتى كتب إليه : إني قد احتجت إلى قربك ، فاستخلف على عملك و أقدم . ولاة مصر (ص 45–46) و فيها المدائني و هو ثقة ، أنظر : التقريب (ص 263) و بقية رجالها ثقات إلا أنها مرسلة .

و هذه أرجح رواية عندي لأمور منها :–

1– أنها من رواية مصري ثقة و هو أعلم بقطره من غيره .

2– أخرجها مؤرخ مصري .

3 – خلوها من الغرائب .

4– متنها يتفق مع سيرة أولئك الرجال .

5– بينت تردد علي في عزل قيس حتى ألح عليه الناس فاستبقاه عنده ، و هكذا القائد لا يفرط بالقيادات الحاذقة في وقت المحن .

و إن ولاية قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنهما على مصر من قبل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أمر مجمع عليه . أما ما ذُكر من تفاصيل و غرائب الأمور التي لم تحدث إلا في مخيلة و عقل أبي مخنف الكذاب ، فلم أقف لها على متابع و كل من ترجم لقيس بن سعد لم يذكر هذه التفاصيل ، و حتى مؤرخو مصر المعتبرين لم يذكروا ذلك – انظر ترجمة قيس بن سعد في : طبقات ابن سعد (52/6–53) و سير أعلام النبلاء (102/3–112) و الإصابة (473/5–475) و فتوح مصر (ص 458) ، و ولاة مصر (ص 440) – . و هذا مما يؤكد لنا تفرد أبو مخنف بهذه الروايات .

أما رواية أبي مخنف فكما قلنا أنه انفرد بها و هي إن سلمت منه ، لم تسلم من تلميذه ابن الكلبي . و في متنها من الغرائب ما يكفي لردها .

و أما ما في رواية الزهري و عبد الكريم بن الحارث فهي من باب المعاريض و المعاريض مندوحة عن الكذب . و قد بوب البخاري في صحيحه في كتاب الأدب باباً بهذا العنوان ، الفتح (609/10) .

حيث لا يعقل أن يصدر عن الصحابة كذب ، و هذا من الذي لا يعقله عاقل أن يصدر من معاوية؛ ذلك أن العرب كانوا يعدون الكذب من أقبح الصفات التي يتنزه عنها الرجال الكرام .

و هذه قصة أبي سفيان – و هو يومئذ على الشرك – فيما أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح (42/1) في قصة سؤال هرقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول أبو سفيان : فوالله لولا الحياء من أن يأثروا علي كذباً لكذبت عنه .

فهذه منزلة الكذب عند العرب ، و عند المسلمين أشد و أخزى ، و لا يقول قائل : هذه خدعة ، و الحرب خدعة ، فإن الخدعة ليس معناها الكذب كما هو معلوم من كلام العرب ، و معاوية رضي الله عنه أحذق من أن يفعل هذا .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك الأوضاع في باقي أقاليم الدولة الإسلامية مثل البصرة ومكة واليمن .. الخ

قلت : – رحمك الله إن جل ما ذكرت ضعيف و ليس له ما يعضده ، فكان السكوت عنها أفضل .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك بعض الأحداث ، وانتهى إلى مقتل علي رضي الله عنه .

قلت : – رحمك الله إن جل ما ذكرت ضعيف و بالأخص ما يتعلق بمقتل علي رضي الله عنه حيث أن أغلبها من طريق أبي مخنف الكذاب .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عن بيعة الحسن و واستعداده لقتال أهل الشام ، ثم تفكيره في الصلح .. وأنه اشترط بعض الشروط ، و من بين تلك الشروط أن يكون الأمر من بعد معاوية للحسن مرة أخرى .. الخ .

قلت : – رحمك الله ذكرك لتلك الشروط و من ضمنها طلب الحسن لأن تكون الخلافة له من بعده ، ليست صحيحة ، حيث أنها تتنافى مع قوة و كرم الحسن ؛ فكيف يتنازل عن الخلافة حقناً لدماء الأمة و ابتغاء مرضاة الله ، ثم يوافق على أن يكون تابعاً يتطلب أسباب الدنيا و تشرأب عنقه للخلافة مرة أخرى ؟!

و الدليل على هذا ما ذكره جبير بن نفير قال : قلت للحسن بن علي إن الناس يزعمون أنك تريد الخلافة ، فقال كانت جماجم العرب بيدي يسالمون من سالمت و يحاربون من حاربت ، فتركتها ابتغاء وجه الله ، ثم أبتزها بأتياس أهل الحجاز . البلاذري في أنساب الأشراف (49/3) و طبقات ابن سعد ، الطبقة الخامسة (ص 258) بسند جيد .

تحدث المحاضر وفقه الله بعد ذلك عن أحوال الدولة الإسلامية في عهد معاوية رضي الله عنه ، .. الخ .

قلت : – رحمك الله إن جل ما استشهدت به في هذا الموضوع ضيف .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك بعض الأحداث التي تخللت خلافة معاوية رضي الله عنه مثل خروج الخوارج ، و موت الحسن مسموماً و مبايعة يزيد بولاية العهد .. الخ .

قلت : –رحمك الله إن أغلب تلك الروايات التي ذكرتها أثناء حديثك عن تلك الأحداث ضعيف جداً لا تقوم به حجة .

ذكر المحاضر وفقه الله قبل أن يختم الشريط بأن معاوية قد أخطأ في عدد من الأمور .. و ذكر من بين تلك الأخطاء قتله لحجر بن عدي .. و ذكر أن سبب قتل معاوية لحجر بن عدي أنه خرج في ثورة ابن الأشعث .. الخ .

قلت : – رحمك الله سبب قتل معاوية لحجر بن عدي ليس لأنه خرج مع ابن الأشعث ، – مع العلم بأن ابن الأشعث هذا خرج على عبد الملك بن مروان في فترة خلافته ، و بين عبد الملك و معاوية سنوات كثيرة ، و لعل المحاضر اختلط عليه اسم سعيد بن جبير ، لأنه هو الذي خرج مع ابن الأشعث ضد عبد الملك بن مروان – أما عن سبب قتله ، فقد ذكر ابن العربي في العواصم بأن الأصل في قتل الإمام ، أنه قَتْلٌ بالحق فمن ادعى أنه بالظلم

فعليه الدليل . و لكن حجراً فيما يقال : رأى من زياد أموراً منكرة ، حيث أن زياد بن أبيه كان في خلافة علي والياً من ولاته ، و كان حجر بن عدي من أولياء زياد و أنصاره ، و لم يكن ينكر عليه شيئاً ، فلما صار من ولاة معاوية صار ينكر عليه مدفوعاً بعاطفة التحزب و التشيع . و كان حجر يفعل مثل ذلك مع من تولى الكوفة لمعاوية قبل زياد . فقام حجر و حصب زياد و هو يخطب على المنبر ، حيث أن زياد قد أطال في الخطبة فقام حجر و نادى : الصلاة ! فمضى زياد في خطبته فحصبه حجر و حصبه آخرون معه و أراد أن يقيم الخلق للفتنة ، فكتب زياد إلى معاوية يشكو بغي حجر على أميره في بيت الله ، و عد ذلك من الفساد في الأرض . فلمعاوية العذر ، و قد كلمته عائشة في أمره حين حج ، فقال لها : دعيني و حجراً حتى نلتقي عند الله ، و أنتم معشر المسلمين أولى أن تدعوهما حتى يقفا بين يدي الله مع صاحبهما العدل الأمين المصطفى المكين . العواصم من القواصم (ص **219-220**) .

وانتهى الشريط على هذا الحال ، و بالجملة فإن مادة هذا الشريط في أغلبها ضعيف لا يصلح للعرض أو أن يستشهد به في تفصيل الأحداث التي تلت معركة صفين ، والله الموفق .

انتهينا في الحلقة الماضية من التعليق على الشريط السابع ، و خرجنا بنتيجة و هي أن جل مادة الشريط والتي استشهد بها المحاضر وفقه الله في وصف أحوال الدولة الإسلامية في خلافة علي ومعاوية رضي الله عنهما ضعيفة و ليس لها ما يعضدها سوى القليل والذي لا يشكل شيء بجانب ما ذكر المحاضر من روايات أبي مخنف الطويلة ..

واليوم نصل إلى نهاية مشوارنا مع هذه الأشرطة .. فأسأل الله أن تكون هذه الوقفات خالصة لوجهه الكريم ..

الشريط الثامن : مقتل الحسين رضي الله عنه ..

ذكر المحاضر وفقه الله في بداية الشريط بعض الروايات التي تتحدث عن حياة يزيد بن معاوية رحمه الله قبل توليه الخلافة .. ثم ذكر وفاة معاوية و مبايعة يزيد بالخلافة و خبر الرسالة التي أرسلها إلى والي الدينة يطلب فيها أن يأخذ البيعة من الحسين وابن الزبير .. إلى أن خرجا من المدينة .. الخ .

قلت : - رحمك الله إن أغلب ما ذكرت من روايات ضعيف و واه ليس له ما يعضده ، بل إن أغلبه من طريق أبي مخنف الكذاب .

تحدث المحاضر وفقه الله بعد ذلك عن بداية مراسلات أهل الكوفة للحسين من أجل الخروج إليهم .. فأرسل الحسين ابن عمه مسلم بن عقيل إلى الكوفة ليمهد له القدوم .. الخ .

قلت : - رحمك الله تلك روايات ضعيفة و أباطيل سخيفة سطرها الرافضة قاتلهم الله و روجوا لها ، فتلقفها أهل السنة وخاصة في زمننا الحاضر دون تمحيص ، فأخذوا يحيكونها و يزخرفونها يضيفون عليها و يدبجونها بحوارات و أحداث كلها كذب صراح فقط من أجل أن يبينوا للناس تلك الطريقة التي قتل فيها آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان لِما ذكر الحاضر بعض الشواهد لكن ليس لها أي دخل فيما ذكر أبو مخنف من أحداث .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك محاولات كبار الصحابة إقناع الحسين عن الخروج إلى الكوفة .. و ذكر أن من بين الذي نصحوه ابن الزبير .. فذكر المحاضر وفقه الله أن ابن الزبير ذهب إلى الحسين وحثه على الخروج ، فكان هو الوحيد الذي كان يحثه على الخروج و يقول : أما لو كان لي بها مثل شيعتك ما عدلت بها .. الخ .

قلت : – رحمك الله إن حقيقة الأمر في موقف ابن الزبير رضي الله عنه مثل باقي كبار الصحابة الذين نصحوا الحسين بعدم الخروج ، والحجة في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن قال : لقي عبد الله بن الزبير الحسين بن علي بمكة فقال : يا أبا عبد الله بلغني أنك تريد العراق ، قال : أجل ، فلا تفعل ، فإنهم قتلة أبيك ، الطاعنين بطن أخيك ، وإن أتيتهم قتلوك . المصنف (477/7) .

وإن الرواية التي استشهدت بها ضعيفة من طريق أبي مخنف الكذاب .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك أحداث خروج الحسين بن علي رضي الله عنه و وصوله أطراف الكوفة و أحداث معركة كربلاء .. الخ .

قلت : – سامحك الله و غفر لك إن جميع ما ذكرت من أحداث ، والتي ابتدأت من خروج الحسين إلى مقتله ضعيف ، جاء ذلك من طريق أبي مخنف الكذاب ، ولعل المحاضر وفقه الله اعتمد على كتاب بعنوان : استشهاد الحسين للإمام الطبري ، وهو كتاب مليء بالروايات الضعيفة والموضوعة ، تتحدث عن مقتل الحسين وعن أحداث تلك المعركة الأليمة .

وأنت بفعلك هذا سامحك الله – قد أثرت أشجاناً و أموراً كانت قد نسيت و طويت بين أهل السنة ، فهم يعلمون أن للرافضة دور في تزييف التاريخ و تشويهه ، لكن عندما تقوم أنت بطرح هذا الموضع بهذه الصورة المشوهة دون نقد أو تمحيص ، فتلك مصيبة والله .

وقد يقول قائل : إذا كانت تلك الصورة غير صحيحة ، إذاً فما هي الصورة الحقيقية لأحداث تلك المعركة و كيف قتل الحسين ؟

قلت : مقتل الحسين رضي الله عنه.. ذلك الفتق الذي لا يرتق و الثلمة التي لم تسد و الصدع الذي لم يرأب ، إنه جرح الأمة الإسلامية في فلذة كبدها و التي لا تزال تتألم من المرارة و الحسرة منه ، إنه مقتل الإمام الحسين بن علي رضي الله عنهما في لحظة من أحرج اللحظات و أصعبها على أمة الإسلام و المسلمين .

قال الطبري (343/5) : إن ابن الزبير و الحسين لما دعيا إلى البيعة ليزيد أبيا و خرجا من ليلتهما إلى مكة ، فلقيهما ابن عباس و ابن عمر جائيين من مكة فسألاهما ما وراءكما ؟ قالا : موت معاوية و البيعة ليزيد ، فقال لهما ابن عمر : اتقيا الله ولا تفرقا جماعة المسلمين . أما ابن عمر فقدم المدينة فأقام أياماً فانتظر حتى جائت البيعة من البلدان فتقدم و بايع و بايع ابن عباس .

و عندما قرر الحسين رضي الله عنه الذهاب إلى العراق ، بعد أن كثرت عليه المراسلات و هو في مكة ، تدعوه بالخروج إليهم حاول بعض أصحابه منعه من ذلك ، أمثال ابن عمر و ابن الزبير رضي الله عنهما .

و هنا تجدر الإشارة و الرد على مزاعم الإخباريين حول تحريض ابن الزبير للحسين بن علي رضوان الله عنهم أجمعين على الخروج على يزيد بن معاوية . و أن ابن الزبير ضاق من وجود الحسين بمكة ، و أنه كان يطمع بالخلافة ، و أن يخلو له الجو كما يقولون ، و أن تخلو له الساحة و الميدان .

و حقيقة الأمر أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما كان من جملة الصحابة والتابعين الذين نصحوا الحسين رضي الله عنه بعدم الخروج . و قد ذكرت قبل قليل الدليل على ذلك .

فلما ذهب رضي الله عنه و كان قد أرسل ابن عمه مسلم بن عقيل إليهم ، و تابعته طائفة ، ثم قدم عبيد الله بن زياد إلى الكوفة ، فقاموا مع ابن زياد و تخلوا عن مسلم و قتل رضي الله عنه ، فلما بلغ الحسين ذلك ، و أراد الرجوع وافته سرية عمر بن سعد و طلبوا منه أن يستأسر لهم ، فأبى و طلب أن يردوه إلى يزيد ابن عمه ، حتى يضع يده في يده ، أو يرجع من حيث جاء أو يلحق بالثغور ، فامتنعوا من إجابته إلى ذلك بغياً و ظلماً و عدواناً ، و كان من أشدهم تحريضاً عليه شمر بن ذي الجوشن حيث لحق بالحسين و وقع القتال بينهم حتى أكرم الله الحسين و عدد من أهل بيته بالشهادة رضي الله عنهم و أرضاهم . من رسالة بعنوان رأس الحسين لشيخ الإسلام (ص **200**) ضمن كتاب استشهاد الحسين للإمام الطبري . و هو كتاب مملوء بالروايات الضعيفة و الموضوعة .

و لم يختلف المؤرخون بل و الناس فيما عرض لهم و عرض عليهم من مسائل التاريخ مثلما اختلفوا في مقتل الحسين رضي الله عنه ، من بدايتها حتى نهايتها من الدوافع الأولية إلى الخديعة و خيانة الأعراب .

و النظرة التاريخية الفاحصة بعيداً عن الشطط أو الإغراق أو المغالاة تجعلنا في حيرة و أي حيرة ، لأن كل فريق له رأيه و له حجته فيما انتهى إليه ، و علينا أن ندعو لهم و نستغفر الله لنا ولهم .

و في يقيني أن أمر النزاع بين الحسين و يزيد يجب الإمساك عن الخوض فيه ، لأن هذا أفضل من الكلام في ما لا نعلم ، و صفوة القول أن الحسين قد أفضى إلى ربه شهيداً مجاهداً ، رضي الله عنه و أرضاه و ألحقنا بالصالحين في دار المقامة .

و عن هذا الصراع الدموي الأليم العنيف بين الحسين و يزيد أقول : يفصل الله بينهم يوم القيامة ، فإني لا أجرؤ بما توافر لدي من آراء و أبحاث و مراجع على القول بغير هذا : عفا الله عنا و عنهم .

و عن حياة الإمام الحسين رضي الله عنه قال ابن عبد البر في الاستيعاب : قتل الحسين يوم الجمعة لعشر خلت من المحرم يوم عاشوراء سنة إحدى و ستين ، بموضع يقال له كربلاء من أرض العراق بناحية الكوفة و عليه جبة خز دكناء ، و هو ابن ست و خمسين سنة ، قاله نسابة قريش الزبير بن بكار ، و مولده لخمس ليال خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة ، و فيها كانت غزوة ذات الرقاع و فيها قصرت الصلاة و تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم من أم سلمة رضي الله عنه . الاستيعاب (**393/1**) و انظر التذكرة للقرطبي (**645/2**) و نسب قريش للزبير بن بكار (ص **24**) .

ثم يقول ابن حجر : و قد صنف جماعة من القدماء في مقتل الحسين تصانيف فيها الغث و السمين ، و الصحيح و السقيم ، و قد صح عن إبراهيم النخعي أنه كان يقول : لو كنت فيمن قاتل الحسين ثم دخلت الجنة لاستحييت أن أنظر إلى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم . الإصابة (81/2) .

و اختلفت الأقوال في يوم قتله ، فالبعض قال يوم الجمعة و قيل يوم السبت العاشر من المحرم و الأصح الأول . و اتفق على أنه قتل يوم عاشوراء من المحرم سنة إحدى و ستين ، و كذا قال الجمهور ، و شذ من قال غير ذلك ، و كان يوم الجمعة هو يوم عاشوراء . الإصابة (76/2–81) و العقد الفريد لابن عبد ربه (356/4) و هو يؤيد الإجماع .

و قال الحافظ في الفتح : كان مولد الحسين في شعبان سنة أربع في قول الأكثر ، و قتل يوم عاشوراء سنة إحدى و ستين بكربلاء من أرض العراق ، و كان أهل الكوفة لما مات معاوية و استخلف يزيد كاتبوا الحسين بأنهم في طاعته فخرج الحسين إليهم ، فسبقه عبيد الله بن زياد إلى الكوفة ، فخذل غالب الناس عنه فتأخروا رغبة و رهبة ، و قتل ابن عمه مسلم بن عقيل و كان الحسين قد قدمه قبله ليبايع له الناس ، ثم جهز إليه عسكراً فقاتلوه إلى أن قتل هو و جماعة من أهل بيته . فتح الباري (120/7) . و تاريخ خليفة (ص 234) .

روى الحاكم عن أم الفضل بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أتاني جبريل عليه السلام فأخبرني أن أمتي ستقتل ابني هذا – يعني الحسين – فقلت : هذا ؟ فقال نعم ، و أتاني بتربة من تربته حمراء . السلسلة الصحيحة (464/2) و هو في صحيح الجامع ، رقم (61) .

و روى أحمد عن عائشة أو أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لقد دخل عليّ البيت مَلَكٌ لم يدخل علي قبلها ، فقال لي : إن ابنك هذا حسين مقتول ، و إن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها . السلسلة الصحيحة (465/2) .

و روى أحمد عن ابن عباس قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرى النائم ذات يوم بنصف النهار أشعث أغبر بيده قارورة فيها دم ، فقلت : بأبي أنت و أمي ما هذا ؟ قال : هذا دم الحسين و أصحابه ، و لم أزل ألتقطه منذ اليوم . فأحصي ذلك الوقت ، فوجد قتل ذلك الوقت . مشكاة المصابيح للتبريزي بتحقيق الشيخ الألباني (6172) . و مسند أحمد (283/1) و الذي يقول فأحصينا .. هو راوي الخبر عن ابن عباس ، هو أبو عمر عمار بن أبي عمار مولى بني هشام ، صدوق من كبار التابعين (ت 120 هـ) ، التقريب (ص 408) .

و قد قتل معه كما يروي الحسن البصري ستة عشر رجلاً من آل البيت ما على الأرض يومئذ لهم شبه ، فقتل من أولاد علي رضي الله عنه العباس و عبد الله و جعفر و عثمان و أبو بكر ، و هؤلاء اخوته لأبيه . هؤلاء جميعهم أبناء علي من أم البنين بنت حرام أم خالد ، ما عدا أبو بكر فهو من ليلى بنت مسعود بن خالد . انظر تراجمهم في : تاريخ خليفة (ص 234) .

و قتل معه من ولده ، عبد الله و علي . عبد الله أمه أم الرباب ، و أما علي فأمه ليلى بنت أبي مرة . انظر : تاريخ خليفة (ص 234) .

و من ولد أخيه الحسن ، القاسم و أبو بكر و عبد الله . و هم أبناء الحسن بن علي ، انظر : تاريخ خليفة (ص 234) و البداية و النهاية (189/8) .
و من ولد عبد الله بن جعفر ، محمد و عون . محمد أمه الخوصا بنت خصف ، و أما عون فأمه زينب العقيلية بنت علي ، انظر : تاريخ خليفة (ص 234) .
و من ولد عقيل ، عبد الرحمن و جعفر و عبد الله و مسلم . هم أبناء عقيل بن أبي طالب ، انظر : تاريخ خليفة (ص 234) و البداية و النهاية (189/8) .
يقول الذهبي عن ذلك : و يدخل فيهم من نسل فاطمة و غيرهم ، لأن الرافضة رووا أحاديث و أعداد مهولة في من قتل مع الجيش من نسل فاطمة فقط ، حيث ذكر فطر بن خليفة أن عدد من قتل من نسل فاطمة سبعة عشر رجلاً ، و لاشك أن هذا العدد مبالغ فيه كثير جداً . انظر : تاريخ الإسلام للذهبي حوادث سنة 61 هـ (ص 21) و تاريخ خليفة (ص 235) و المعجم الكبير (104/3 و 119) ، و فطر هذا من غلاة الشيعة .
ثم إن ابن ذي الجوشن حمل رأس الحسين و أرسله إلى ابن زياد . أخرج البخاري عن أنس بن مالك : أتي عبيد الله بن زياد برأس الحسين بن علي ، فجعل ينكت و قال في حسنه شيئاً ، فقال أنس : كان أشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم ، و كان مخضوباً بالوسمة . البخاري مع الفتح (119/7) ، و الوسمة هي نبات يخضب به الوجه و يميل إلى السواد .
و عند الترمذي و ابن حبان من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس قال : كنت عند ابن زياد فجيء براس الحسين فجعل يقول بقضيب في أنفه و يقول ما رأيت مثل هذا حسناً يُذكر ، قلت : أما إنه كان أشبههم رسول الله صلى الله عليه وسلم . صحيح سنن الترمذي (325/3) و الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (59/9-60) .
و للطبراني في المعجم الكبير (206/5) و (125/3) من حديث زيد بن أرقم ، فجعل قضيباً في يده ، في عينه و أنفه فقلت : ارفع قضيبك فقد رأيت فم رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضعه . و زاد البزار من وجه آخر عن أنس قال : فقلت له إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلثم حيث تضع قضيبك ، قال : فانقبض . أورده الحافظ في الفتح (121/7) .
و قد اختلطت – كما أسلفت – الروايات الحقيقية بالمكذوبة التي افتراها الرافضة الحمقى و روج لها الإخباريين بأسلوب يهدر كل القيم و المثل .
نعم هناك روايات كتاب الأغاني ، – و الذي يسمى بالنهر المسموم – ، ذلك النهر الذي عب منه كل مثقفينا ، وكل من تناول جانباً من تاريخنا ، كابراً عن كابر ، فَضَّلوا و أضلوا .
و هذا الذي ذكرته هو المشهور و المتفق عليه بين العلماء في مقتله رضي الله عنه و قد رويت زيادات بعضها صحيح و بعضها ضعيف و بعضها كذب موضوع ، و المصنفون من أهل الحديث في سائر المنقولات ، أعلم و أصدق بلا نزاع بين أهل العلم ؛ لأنهم يسندون ما ينقلونه عن الثقات ، أو يرسلونه عمن يكون مرسله مقارب

الصحة ، بخلاف الإخباريين ؛ فإن كثيراً مما يسندونه ، يسندونه عن كذّاب أو مجهول ، أمّا ما يرسلونه ، فظلمات بعضها فوق بعض .

و أما أهل الأهواء و نحوهم فيعتمدون على نقل لا يعرف له قائل أصلاً ، لا ثقة و لا ضعيف و أهون شيء عندهم الكذب المختلق ، و أعلم من فيهم لا يرجع فيما ينقله إلى عمدة بل إلى سماعات عن المجاهيل و الكذابين ، و روايات عن أهل الإفك المبين .

هذه هي حقيقة الفاجعة ، و أصلها و فصلها ، و كفى ، و هذه هي قضية يزيد و مقتل الحسين ، إما أن تذكر كلها بتفاصيلها ، و إما أن تبقى طي الكتمان ، أما أن يجتزأ الكلام ، و يختزل بهذه الصورة الشائعة على الألسن – قتل يزيد الحسين – فهذا فيه تدليس و تزييف .

و كنت قد كتبت مقالاً تحدثت فيه عن أسباب خروج الحسين بن علي رضي الله عنه ، انظر :

http://www.sahab.net/sahab_html/Forum 1/HTML/002593.html

ذكر المحاضر وفقه الله : (.. ثم إن ابن زياد أرسل رأس الحسين رضي الله عنه إلى يزيد .. الخ) .

قلت : – رحمك الله – قد ثبت أن القصة التي يذكرون فيها حمل رأس الحسين إلى يزيد و نكته بالقضيب ، كذبٌ مفترى ، و إن كان الحمل إلى ابن زياد و هو الناكت بالقضيب ، هي الأصح و الأثبت ، و لم ينقل بإسناد معروف أن الرأس حمل إلى قدام يزيد . و لم أرَ في قصة حمل رأس الحسين إلى يزيد إلا إسناداً منقطعاً ؛ و قد عارضه من الروايات ما هو أثبت منها و أظهر ، نقلوا فيها أن يزيد لما بلغه مقتل الحسين أظهر التألم من ذلك . و قال : لعن الله أهل العراق ، لقد كنت أرضى من طاعتهم بدون هذا . و الله أعلم بسريرته . فهذا و نحوه مما نقلوه بالأسانيد التي هي أصح و أثبت من ذلك الإسناد المنقطع المجهول .

فالمقصود هنا أن نقل رأس الحسين إلى الشام لا أصل له في زمن يزيد ، و إنما الثابت هو نقله إلى أمير العراق ابن زياد بالكوفة .

و وقوع المحاضر في هذا الخطأ يرجع إلى منشأ الاختلاف في موضع رأس الحسين رضي الله عنه عند عامة الناس ، و هو ناتج عن تلك المشاهد المنتشرة في ديار المسلمين والتي أقيمت في عصور التخلف الفكري والعقدي وكلها تدعي وجود رأس الحسين ، و إذا أردنا التحقيق في مكان الرأس فإنه يلزمنا تتبع وجود الرأس منذ انتهاء معركة كربلاء ، و قد قام الأخ محمد بن عبد الهادي الشيباني بدراسة الموضوع دراسة علمية حديثية ، توصل من خلالها إلى أن المشاهد الموجودة في كل من دمشق و الرقة و عسقلان و القاهرة و كربلاء ، والتي تزعم بأن الرأس مقبور فيها ، لم يثبت بأدنى دليل على وجود الرأس بها ، و أن الرأس مدفون في المدينة في مقبرة البقيع عند قبر أمه فاطمة رضي الله عنها ، و هو الصحيح المشهور والذي رجحه كل من شيخ الإسلام ابن تيمية والقرطبي والحافظ أبو يعلى والزبير بن بكار ، و ابن الجوزي و ابن أبي الدنيا ، و غيرهم .

و بذلك يكون رأس الحسين مقبوراً بجانب أمه فاطمة رضي الله عنها ، و هو الموافق لما ثبت في الروايات من حسن تعامل يزيد مع آل الحسين ، ثم هو الأقرب إلى الواقع الذي يملي على يزيد إرساله أي الرأس إلى المدينة ليقبر

بجانب أمه رضي الله عنها ، و للمزيد حول هذا الموضوع راجع رسالته موقف المعارضة في خلافة يزيد بن معاوية للأخ محمد بن عبدالهادي الشيباني (ص 306-325) .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد أن سرد أحداث مقتل الحسين .. قصة علي بن الحسين زين العابدين مع هشام بن عبد الملك ، فقال : (.. حيث أنه في يوم من أيام هشام بن عبد الملك جاء هشام إلى مكة يحج .. الخ) .

قلت : – رحمك الله لماذا يوم من أيام هشام ؟! و ليس يوم من خلافة هشام ؟ هل معنى كلامك هذا أن خلفاء الدولة الأموية غير معترف بخلافتهم ؟!

لكن الظاهر أن المحاضر وفقه الله قد نقل تلك القصة من كتاب تاريخ الخلفاء للسيوطي ، والسيوطي رحمه الله معروف عنه ميله للعلويين ، و إذا نظرنا إلى تصنيف كتابه المذكور ، نجد الآتي ، ذكر السيوطي الخلفاء الراشدين و كان يترضى عليهم ، و لما وصل إلى عصر خلفاء الدولة الأموية بدأ يقول : أيام يزيد بن معاوية لعنه الله !! أيام مروان بن الحكم .. أيام عبد الملك بن مروان .. الخ . و هذا الذي ترجح لدي .

ذكر المحاضر بعد ذلك الآتي : (.. واستقرت الأمور ليزيد سوى ابن الزبير ، حيث أنه لما وصلت الأخبار بمقتل الحسين ثار و بدأ يأخذ البيعة لنفسه ، فبدأ الناس يبايعون ابن الزبير .. الخ) .

قلت : – رحمك الله – إن الثابت الصحيح في هذه المسألة أنه في سنة أربع و ستين دعا ابن الزبير إلى نفسه ، و ذلك بعد موت يزيد بن معاوية ، فبويع في رجب لسبع خلون من نفس السنة ، و لم يكن يدعو إليها ولا يُدعا لها حتى مات يزيد ، و إنما كان ابن الزبير يدعو قبل ذلك إلى أن تكون شورى بين الأمة ، فلما كان بعد ثلاثة أشهر من وفاة يزيد بن معاوية ، دعا إلى بيعة نفسه فبويع له . تاريخ خليفة (ص 257) .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عدداً من الروايات الضعيفة التي تصف أحداث وقعة الحرة و عن أسباب خروجهم ، و موقف يزيد بن معاوية من أهل المدينة .. و موقف مسلم بن عقبة من أهل المدينة و عن استباحة المدينة و قتل الكثير من أهلها .. إلى غيرها من الأمور .. الخ .

قلت : – رحمك الله إن جل ما ذكرت ضعيف لم يثبت ، و أغلبه من طريق أبي مخنف الكذاب ، و أما عن أسباب خروج أهل المدينة و خلعهم ليزيد ، فقد كتب مقالاً في هذا الشأن تحدثت فيه عن هذه الأسباب ، راجعه للأهمية : http://www.sahab.net/sahab_html/Forum 1/HTML/002593.html

أما عن قصة الحرة و حادثة الاستباحة ، فلي عليها بعض التعليقات :–

أشار النبي صلى الله عليه وسلم في حديث رواه أبو داود و ابن ماجة عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف أنت يا أبا ذر و موتاً يصيب الناس حتى يقوم البيت بالوصيف – يعني القبر – قلت : ما خار الله لي و رسوله ، أو قال : الله و رسوله أعلم ، قال : تصبر ، قال : كيف أنت و جوعاً يصيب الناس حتى تأتي مسجدك فلا تستطيع أن ترجع إلى فراشك ولا تستطيع أن تقوم من فراشك إلى مسجدك ؟ قال : الله أعلم ، أو : ما خار الله لي و رسوله ، قال : عليك بالعفة . ثم قال : كيف أنت و قتلاً يصيب الناس حتى تُغْرَقَ حجارة الزيت بالدم ؟ قلت : ما خار الله لي و رسوله ، قال : الحق بمن أنت منه . قال : قلت يا رسول الله أفلا آخذ بسيفي

فأضرب به من فعل ذلك ؟ قال : شاركت القوم إذاً ، و لكن ادخل بيتك . قلت : يا رسول الله ، فإن دُخل بيتي ؟ قال : إن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فألق رداءك على وجهك ، فيبوء بإثمه و إثمك ، فيكون من أصحاب النار . صحيح سنن ابن ماجة (**355/2**) و أبو داود (**458/4-459**) و سنن ابن ماجة (**1308/2**) .

لما وصلت أخبار مقتل الحسين ثارت مكة مع ابن الزبير ، و لما وصلت الأخبار إلى أهل المدينة بثورة أهل مكة ثارت هي الأخرى و استطاعوا السيطرة عليها و عزل واليها من قبل يزيد ، و ولوا بدلاً عنه عبد الله بن غسيل الملائكة حنظلة رضي الله عنه . طبقات ابن سعد (**66/5**) .

أخرج البخاري عن عباد بن تميم ، عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال : لما كان زمن الحرة أتاه أت فقال له : إن ابن حنظلة يبايع الناس على الموت ، فقال : لا أبايع على هذا أحداً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . صحيح البخاري مع الفتح (**136/6**) .

و أخرج مسلم عن نافع قال : حين كان من أمر خلع يزيد ما كان ، جاء ابن عمر و دخل على ابن مطيع ، فقال ابن مطيع : اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة فقال : إني لم آتك لأجلس ، أتيتك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله ، قال صلى الله عليه وسلم : من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له و من مات و ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية . صحيح مسلم برقم (**4770**) .

و روى البخاري عن نافع قال : لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه و ولده فقال : إني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة ، و إنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله و رسوله ، و إني لا أعلم غدراً أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله و رسوله ثم ينصب له القتال ، و إني لا أعلم أحداً منكم خلعه ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت الفيصل بيني و بينه . البخاري مع الفتح (**74/13**) .

و يروي ابن كثير أن عبد الله بن مطيع – كان داعية لابن الزبير – مشى من المدينة هو و أصحابه إلى محمد ابن الحنفية فأرادوه على خلع يزيد فأبى عليهم ، فقال ابن مطيع : إن يزيد يشرب الخمر و يترك الصلاة و يتعدى حكم الكتاب ، فقال محمد ما رأيت منه ما تذكرون ، قد حضرته و أقمت عنده فرأيته مواظباً على الصلاة متحرياً للخير يسأل عن الفقه ملازماً للسنة ، قالوا : ذلك كان منه تصنعاً لك ، قال : و ما الذي خاف مني أو رجا حتى يظهر إليّ الخشوع ؟ ثم أفأطلعكم على ما تذكرون من شرب الخمر ، فلئن كان أطلعكم على ذلك فإنكم لشركاؤه ، و إن لم يكن أطلعكم فما يحل لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا ، قالوا : إنه عندنا لحق و إن لم نكن رأيناه ، فقال لهم : أبى الله ذلك على أهل الشهادة ، و لست من أمركم في شيء ، فقالوا : لعلك تكره أن يتولى الأمر غيرك ، فنحن نوليك أمرنا قال : ما أستحل القتال على ما تريدونني عليه تابعاً ولا متبوعاً ، قالوا : فقد قاتلت مع أبيك ، قال : جيئوني بمثل أبي أقاتل على مثل ما قاتل عليه ، فقالوا : فمر ابنيك القاسم و أبا القاسم بالقتال معنا ، قال : لو أمرتهما لقاتلت ، قالوا : فقم معنا مقاماً تحض الناس فيه على القتال ، قال : سبحان الله آمر الناس بما لا أفعله ولا أرضاه ، إذاً ما نصحت لله في عباده ، قالوا : إذاً نكرهك قال : إذاً آمر الناس بتقوى الله و ألاّ يرضوا المخلوق

بسخط الخالق ، و خرج إلى مكة . البداية و النهاية (233/8) و تاريخ الإسلام حوادث سنة 61-80 هـ (ص 274) بسند حسن .

أخرج ابن عساكر في تاريخه بسند إلى جويرية بن أسماء ، قال : سمعت أشياخ أهل المدينة يتحدثون أن معاوية لما احتضر دعا يزيد فقال له : إن لك من أهل المدينة يوماً فإن فعلوا فارمهم بمسلم بن عقبة فإني عرفت نصيحته . فلما ولي يزيد وفد عليه عبد الله بن حنظلة و جماعة فأكرمهم و أجازهم ، فرجع فحرض الناس على يزيد و عابه و دعاهم إلى خلع يزيد ، فأجابوه فبلغ يزيد فجهز إليهم مسلم بن عقبة فاستقبلهم أهل المدينة بجموع كثيرة ، فهابهم أهل الشام و كرهوا قتالهم ، فلما نشب القتال سمعوا في جوف المدينة التكبير ، و ذلك أن بني حارثة أدخلوا قوماً من الشاميين من جانب الخندق ، فترك أهل المدينة القتال و دخلوا المدينة خوفاً على أهلهم ، فكانت الهزيمة و قتل من قتل ، و بايع مسلم الناس على أنهم خول ليزيد يحكم في دمائهم و أموالهم و أهلهم بما شاء . تاريخ دمشق (104/58-105) .

و أخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه بسند صحيح عن ابن عباس قال : جاء تأويل هذه الآية على رأس ستين سنة{و لو دُخِلَت عليهم من أقطارها ثم سئلوا الفتنة لأتوها }الأحزاب/14

يعني إدخال بني حارثة أهل الشام على أهل المدينة في وقعة الحرة . قال يعقوب : و كانت وقعة الحرة في ذي القعدة سنة ثلاث وستين . المعرفة و التاريخ (426/3) .

روى البخاري عن سعيد بن المسيب قال : وقعت الفتنة الأولى فلم تبقي من أصحاب بدر أحد ، ثم وقعت الفتنة الثانية فلم تبقي من أصحاب الحديبية أحد ، ثم وقعت الثالثة فلم ترتفع إلا و للناس طباخ – خير و نفع– قال الحافظ في الفتح : قوله وقعت الفتنة الأولى يعني : مقتل عثمان فلم يبقى من أصحاب بدر أحد ، أي أنهم ماتوا منذ قامت الفتنة بمقتل عثمان رضي الله عنه إلى أن قامت الفتنة الأخرى بوقعة الحرة ببضع سنين ، و كان آخر من مات من البدريين سعد بن أبي وقاص ، حيث مات قبل الحرة ببضع سنين (ت 55 هـ) ، أما فتنة الحرة و هي الفتنة الثانية ، فكانت في آخر زمن يزيد بن معاوية ، و الثالثة قال الحافظ : ذكر ابن التين أن مالكاً روى عن يحي بن سعيد الأنصاري قال : فلم تترك الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلا يوم قتل عثمان و يوم الحرة و نسيت الثالثة . قال ابن عبد الحكم : يوم خروج أبي حمزة الخارجي قلت : كان ذلك في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم سنة ثلاثين و مائة . فتح الباري (377/7-378) و شرح السنة للبغوي (395/14-396) ، و الحديث في البخاري (375/7) .

أخرج البخاري عن عبد الله بن الفضل أنه سمع أنس بن مالك يقول : حزنت على من أصيب بالحرة ، فكتب إلي زيد بن أرقم – و بلغه شدة حزني – يذكر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم اغفر للأنصار و لأبناء الأنصار . و شك ابن الفضل في أبناء أبناء الأنصار ، فسأل أنساً بعض من كان عنده فقال : هو يقول الذي يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الذي أوفى الله له بأذنه . البخاري مع الفتح (518/8) ،

قوله : و شك ابن الفضل ، رواه النضر بن أنس عن زيد بن أرقم مرفوعاً ، اللهم اغفر للأنصار و لأبناء الأنصار و أبناء أبناء الأنصار . أخرجه مسلم من طريق قتادة عنه من غير شك . برقم (**6363**) .

و للترمذي من رواية علي بن زيد عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم ، أنه كتب إلى أنس بن مالك يعزيه فيمن أصيب من أهله و بني عمه يوم الحرة ، فكتب إليه : إني أبشرك ببشرى من الله أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم اغفر للأنصار و لذراري الأنصار و لذراري ذراريهم . سنن الترمذي (**713/5**) .

و لما وصل خبر وقعة الحرة إلى يزيد قام بإرسال الطعام و أفاض عليهم في أعطياته . البداية و النهاية (**233/8-234**) . و هذا بخلاف ما نسب إليه من أنه لما سمع بما حدث تشمت بهم و قال :

ليت أشياخي ببدر شهدوا جَزَع الخزرج من وقع الأسل .

و زادت الروايات الشيعية في تشويه الصورة فنسبت الأبيات التالية إليه :

لعبت هاشمٌ بالملك فلا خبرٌ جاء ولا وحيٌ نزل .

و هذا الشعر فيه كفر صريح لا يصدر عن يزيد ، و مصادره شيعية و متأخرة و نفى عن يزيد هذه الصورة السلبية ابن تيمية و ابن كثير و غيرهم . سؤال في يزيد (ص **16**) و البداية و النهاية (**224/8**) .

و الذي أريد أن أناقشه في هذه الوقعة هو إباحة المدينة للجيش الشامي ثلاثة أيام يفعل فيها ما يشاء بطلب من يزيد بن معاوية ، إن قصة إباحة المدينة لم تجد من المؤرخين المحدثين من قام بدراستها الدراسة العلمية المجردة و المستوفية لجميع مصادر الحادثة و لجميع جوانب الموضوع ، و إن أجمعوا على إثبات وقوع حادثة الحرة ، إلا أنهم فشلوا في تقديم المبررات التاريخية المقنعة التي قادتهم إلى إصدار هذا الحكم ، و لذلك لا يزال الشك قائماً في إثبات وقوع حادثة الاستباحة . و أول من ناقش هذه القضية هو المستشرق الألماني يوليوس فلهاوزن (**1918** م) من دراسة للروايات الأولية التي تحدثت عن دخول جيش الشام للمدينة ، بعدم إمكانية وقوع الاستباحة ، وشرح فلهاوزن عن كيفية توصله لهذا الرأي ، فبين أن أول رواية وردت بهذا الشأن كانت على لسان أبي مخنف ، ثم يقارن بين هذه الرواية و بين روايات أخرى لرواة ثقات مثل : عوانة بن الحكم (ت **147** هـ) و وهب بن جرير (ت **206** هـ) . اللذين تحدثا عن وقعة الحرة ، لكنه لم يرد في رواياتهما ما يشير إلى الاستباحة . أنظر كتاب تاريخ الدولة العربية لفلهاوزن ، ترجمة محمد أبو ريدة ، (ص **154**) .

و بالرغم من أن فلهاوزن هذا قد نشر آراءه تلك في سنة (**1902** م) في كتابه تاريخ الدولة العربية – باللغة الألمانية – أولاً ثم ترجم الكتاب إلى العربية في سنة (**1958** م) ، إلا أن الدكتور نبيه عاقل تبعه بعد ذلك بسبعين سنة فنشر كتاباً بعنوان (تاريخ خلافة بني أمية ، أو دراسات في تاريخ العصر الأموي) ادعى فيه أنه توصل من خلال دراسته للروايات التاريخية عن الحادثة إلى شكه في حدوث الاستباحة . أنظر : (ص **64-65**) من كتابه المذكور .

لكن بمقارنة ما كتبه كلا الباحثين ، بعضه من بعض ، نجد أمرين هامين جداً :-

أولهما : أن الدكتور نبيه عاقل تجاهل تماماً الرأي الذي سبق أن توصل إليه فلهاوزن ، و هو عدم إمكانية وقوع الاستباحة ، كما أنه لم يشر إليه في دراسته على أنه – أي فلهاوزن – كان أحد الذين تناولوا وقعة الحرة في دراساتهم .

ثانيهما : أن الدكتور نبيه عاقل شرح و حلل و أصدر أحكامه و توصل إلى نتائجه ، مستنداً على الروايات الثلاث نفسها التي سبق أن قام بدراستها و تحليلها فلهاوزن ، و ظن الدكتور نبيه عاقل أنه بتجاهله لجهود من سبقوه رغم اطلاعه على كتبهم ، سيوهم القارئ بأن التحليل تحليله ، و النتائج نتائجه !!

و ما ذكرته عن نبيه عاقل ، ينطبق على استنتاجات الدكتور حمد العرينان في مقالته – إباحة المدينة و حريق الكعبة في عهد يزيد بن معاوية بين المصادر القديمة والحديثة – و التي نشرت في مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود عدد (5) لسنة 1398 هـ ، و من الجدير بالذكر أن هذه المقالة قد أعيد نشرها و كتبت بنفس العنوان في دار مكتبة ابن تيمية بالكويت سنة 1403 هـ ، و كان الأجدر أن يقوم المؤلف بتصحيح ما ادعاه لنفسه من نتائج . أنظر : كتاب يزيد بن معاوية حياته و عصره للدكتور عمر سليمان العقيلي ، (ص 68-69) مع هامش رقم (94) و (103) ، و كتاب صورة يزيد بن معاوية في الروايات الأدبية فريال بنت عبد الله (ص 77-83) حيث ناقشت الموضوع بأسلوب علمي و ظهرت بنتيجة واحدة وهي عدم ثبوت صحة واقعة الاستباحة للمدينة .

و كلمة أخيرة حول ما كتبه فلهاوزن و نبيه عاقل ، أقول : الحق ما شهدت به الأعداء ، فهذا فلهاوزن مستشرق يهودي حاقد ، و كما قيل ليس بعد الكفر ذنب ، أما عن الدكتور نبيه عاقل فهو ذو ميول شيوعية ماركسية ، و قد اعتمد على هذا المنهج في تفسيره لأحداث التاريخ الإسلامي . فقد طعن في كتابه تاريخ خلافة بني أمية ، بالرسول صلى الله عليه وسلم وبالمنهج الذي جاء به ، كما طعن بآل البيت و شوه صورتهم و مواقفهم ، كما شوه تاريخ الصحابة باختياره الفقرات المظلمة لتدريسها ، كما أنه اعتمد على عدد من المراجع السيئة المغرضة التي هي بعيدة كل البعد عن النزاهة العلمية . و مع هذا ؛ فقد طبع هذا الكتاب أربع طبعات لغاية سنة (1403 هـ) و صدر عن دار الفكر بيروت .

و قد تناول الرد على هذا الكتاب بالنقد و المناقشة مؤلفا كتاب منهج كتابة التاريخ الإسلامي ؛ لماذا و كيف ؟ (ص 131-138) فراجعه إن أردت الاستزادة . كذلك انظر تعليق الشيخ مشهور حسن سليمان على هذا الكتاب في كتب حذر منها العلماء (2/116-117) .

و قد وردت الحادثة في عدد من المصادر الأساسية و الكثير من الكتب الحديثة على هذا النحو : في وقعة الحرة و بعد هزيمة ثوار المدينة قام قائد جيش الدولة مسلم بن عقبة بتنفيذ وصية يزيد بإباحة المدينة لجنده ثلاثة أيام بلياليها يعيثون بها ، يقتلون الرجال و يأخذون المال و المتاع و بالغ بعضهم إلى حد القول : و سبوا الذرية و انتهكوا الأعراض حتى قيل إن الرجل إذا زوج ابنته لا يضمن بكارتها و يقول لعلها افتضت في الوقعة .

فهذه الصورة العامة للحادثة و إن اختلفت بعض المصادر و الكتب الحديثة في تفاصيلها . و لننظر إلى سند هذه الروايات في المصادر الأساسية مثل الطبري ، فنجد رواية وقعة الحرة و إباحة المدينة من رواية أبي مخنف ؛ – وما أدراك ما أبي مخنف تقول : .. وصل ذلك الجيش من عند يزيد وعليهم مسلم بن عقبة ، و قال له أي يزيد إن حدث بك حادث فاستخلف على الجيش حصين بن نمير السكوني ، و قال له أدع القوم ثلاثاً فإن أجابوك و إلا فقاتلهم فإذا ظهرت عليهم فأبحها ثلاثاً و ما بها من مال و سلاح أو طعام فهو للجند ، ثم إن مسلم أباح المدينة ثلاثاً يقتلون الناس و يأخذون المال و أفزع ذلك من بها من الصحابة . الطبري (**5/491**) .

هذا ما رواه أبو مخنف في تاريخ الطبري عن هذا الموضوع ، و هذه الرواية يبدو أنها المصدر الوحيد لكل من أخذ بحقيقة إباحة المدينة .

إذاً فعلى الباحث ألا يتسرع في الأخذ برواية هذا الكذاب ، خاصة إذا كانت تتعرض لأحداث وقعت في عهد الدولة الأموية و عهد يزيد بالذات ، و هو المكروه من قبل عامة الشيعة فما بالك إذا كان هو الراوي الوحيد للحادثة .

و هناك رواية أخرى عند الطبري عن وهب بن جرير حيث أشار فيها إلى إكرام وفادة يزيد لوفد أهل المدينة عند تواجدهم في دمشق ، كما أنه لم يتطرق بالذكر لتوجيه يزيد لقائده مسلم بإباحة المدينة ثلاثة أيام ، و إنما قال : فانهزم الناس فكان من أصيب في الخندق أكثر ممن قتل من الناس ، فدخلوا المدينة و هزم الناس ، فدخل مسلم بن عقبة المدينة فدعا الناس للبيعة على أنهم خول ليزيد بن معاوية يحكم في دمائهم و أموالهم ما شاء .

و هناك رواية ثالثة ذكرها الطبري تختلف عن رواية أبي مخنف و هي لعوانة بن الحكم ، و تؤكد أن مسلم بن عقبة دعا الناس بقباء إلى البيعة – أي بيعة يزيد – ففعلوا و قتل مسلم المعارضين و المشاغبين منهم فقط . الطبري (**5/495**) .

إذاً رواية وهب بن جرير و عوانة بن الحكم لم تذكر شيئاً عن أمر يزيد لسلم بإباحتها ثلاثاً ، إذاً أمر إباحة المدينة ثلاثة أيام قصة مشكوك في وقوعها ، و لم يرد شيء على الإطلاق في هذا الصدد عن سبي الذراري و هتك الأعراض .

أما المصدر الثاني فهو الكامل في التاريخ لابن الأثير ، و قد ذكر ابن الأثير في مقدمة كتابه فيما يتعلق بتاريخ بني أمية على أنه أخذ ما فيه من روايات من تاريخ الطبري ، إذاً فمصدر ابن الأثير هو الطبري و لم يذكر سواه في المقدمة ، و بين أنه اختار أتم روايات الطبري و هذا هو السبب في اختياره لرواية أبي مخنف ، ولا يعني هذا أنه نقل هذه الروايات باعتقاده لصحتها ، و إنما نقلها لأنها روايات تامة ، كما نص على ذلك بنفسه . الكامل لابن الأثير (**1/32**) . فهذا المصدر لا يحل بديلاً عن تاريخ الطبري .

و هناك مصادر أخرى مثل تاريخ اليعقوبي و مروج الذهب ، و هذان الأخيران لا يؤخذ منهما لميولهما الشيعية و لتفضيلهما للروايات الشيعية في تاريخهما ، أما بقية المصادر التي تعرضت لهذه الحادثة و اعتمد عليها بعض

المؤرخين المحدثين ، منها كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة ، و الغريب المؤسف أننا نجد من المؤرخين المحدثين من يعتمد على هذا الكتاب على اعتبار مؤلفه ابن قتيبة فعلاً ، مع علمهم حتماً بعدم صحة هذه النسبة .
و قد أخذ المؤرخين المعاصرين و خاصة المسلمين منهم هذه الروايات الضعيفة و زجوّها في مؤلفاتهم على أنها حقيقة لا مجال للشك فيها .

و قد اخترت مجموعة من الكتب الأكثر تداولاً في أوساط طلبة الجامعات ، و بين محبي دراسة التاريخ الإسلامي ، و ليس هدفي هنا التجريح ، أو الانتقاصة من قدر هؤلاء الأساتذة ، و لكن النية فقط هي إبراز الحقيقة جلية ساطعة بعيدة عن أي تحيز ، و أنا أعلم أن ما أورده بعض الأساتذة هنا لا يعدوا أن يكون الصواب مطلبهم ، و أن مؤلفيها لم يقصدوا الوقوع في الخطأ .

فمن هذه المؤلفات على سبيل الذكر لا الحصر :-

الكتاب الأول : تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعي (ص **286**) للدكتور : حسن إبراهيم حسن ، حيث ذكر قصة الاستباحة و أغفل ذكر مصادره التي اعتمد عليها في تأكيد وقوع هذه الحادثة . و هذا كتاب فيه طامات و كفريات و انظر : كتب حذر منها العلماء (**2/107-114**) .

الكتاب الثاني : أيام العرب في الإسلام (ص **423**) للدكتور : محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي ، حيث ذكروا قصة استباحة المدينة . ولم يذكروا مصادرهم لهذه الحادثة .

الكتاب الثالث : التاريخ الإسلامي العام (ص **286-287**) : للدكتور علي إبراهيم حسن ، و ذكر قصة إباحة المدينة . و كانت مراجعه هي ، كتاب مروج الذهب للمسعودي ، و المسعودي هذا يعد من شيوخ الشيعة .

الكتاب الرابع : موسوعة التاريخ الإسلامي و الحضارة الإسلامية : للدكتور أحمد شلبي ، حيث ذكر الاستباحة . موسوعة التاريخ الإسلامي (**2/52-53**) . و ذكر مراجعه و هي ، الطبري و الإشارة هنا للطبري تعني اختياره لرواية أبي مخنف .

الكتاب الخامس : في تاريخ الدولة العربية (ص **199**) : للدكتورة نبيلة حسن محمد ، و ذكرت الإباحة . و لم تذكر مراجعها .

الكتاب السادس : تاريخ الدولة العربية (ص **657**) لدكتور السيد عبد العزيز سالم ، و ذكر إباحة المدينة ، و مراجعه هي الإمامة و السياسة و الكامل لابن الأثير .

الكتاب السابع : دور الحجاز في الحياة السياسية العامة في القرنين الأول و الثاني الهجري (ص **440**) ، للدكتور أحمد إبراهيم الشريف ، و ذكر استباحة المدينة ، و لم يذكر مصادر معلوماته في كتابه هذا .

الكتاب الثامن : التاريخ السياسي للدولة العربية (**2/87**) للدكتور عبد المنعم ماجد ، و ذكر الاستباحة ، و كانت مراجعه هي كتاب تاريخ اليعقوبي و الأغاني .

الكتاب التاسع : تكوين الاتجاهات السياسية في الإسلام الأول من دولة عمر إلى دولة عبد الملك (ص **191**) ، للدكتور : إبراهيم بيضون ، و قد ذكر الاستباحة ، و مصادره كتاب اليعقوبي .

و هكذا فإني لم أجد من بين المؤرخين المحدثين من قام بدراسة هذه القضية دراسة علمية مجردة و مستوفية لكل جوانب الموضوع ، و إن أجمعوا على إثبات وقوع الحادثة بالفعل .

و لّما كانت هذه الروايات ضعيفة من جهة ، و مضطربة من جهة ثانية ، و ما خيم على رواتها من هناتٍ و ترك من قبل العلماء في جميع أحوال الرواة ، من جهة ثالثة ، و لِما تعرض له تاريخ يزيد بعامته من التزيف و الكذب عليه من قبل السبئية ، و عامة الروافض ، و اليهود ، و من حذا حذوهم من جهلة المسلمين ، عن طريق النقل أو الإشاعة و التسليم بذلك دون تحقيق ، من جهة رابعة .

أقول : إن حادثة إباحة المدينة و قتل الصحابة فيها بتلك الصورة لم يكن و لم يحدث ، للأدلة التي أوردت و لمناقشة الروايات في ذلك .

وقد أسفرت هذه الوقعة عن فقدان كثير من الأشياء المادية والعلمية و حرقها ، و لعل من أبرزها ما كان يملكه عروة بن الزبير من كتب ، كما ذكر ذلك ابن حجر في التهذيب (180/7) .

هذا و قد ثبت في البخاري عن جابر قال : لا تفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يكن القيراط يقارب جراب جابر بن عبد الله . و قد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر : فأخذه أهل الشام يوم الحرة . الحديث رواه البخاري في قصة شراء رسول الله صلى الله عليه وسلم جمل جابر بن عبد الله . البخاري مع الفتح (370/5-371) ، صحيح مسلم برقم (4077) .

و لأحمد من طريق وهب بن كيسان : فوالله ما زال ينمي و يزيد عندنا و نرى مكانه من بيتنا حتى أصيب أمس فيما أصيب للناس يوم الحرة . المسند (376/3) ، و أورده الحافظ في الفتح (373/5) .

و هذا الحديث و إن كان يدل على أن أهل الشام ، قد أخذوا بعض الأشياء التي تخص أهل المدينة ، لكن ليست بالصورة التي صورتها الروايات الضعيفة من الاستباحة و القتل و هتك الأعراض و غيرها من الأمور المنكرة ، و لذا فإني أشك كل الشك في رواية إباحة المدينة على يد الجيش الأموي .

و لو فرضنا جزافاً بوقوع حادثة الاستباحة ، فإذا نظرنا إلى معنى الاستباحة و كما يتضح مفهومها من رواية أبي مخنف هي النهب و القتل ، و من المبالغات في هذه الروايات ما نقله الواقدي بأن عدد القتلى بلغ سبعمائة رجل من قريش و الأنصار و مهاجرة العرب و وجوه الناس ، و عشرة آلاف من سائر القوم . و قد أنكر شيخ الإسلام ذلك ، انظر : منهاج السنة (575/4-576) . و انظر نقد مصادر معركة الحرة رسالة الأخ محمد الشيباني : مواقف المعارضة في خلافة يزيد (ص 347-356) .

فهي حادثة متروكة لدي قطعاً ، و ذلك بالنظر إلى ضعف رواتها و الله أعلم .

ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك عدداً من الروايات التي تصف أحوال الدولة الإسلامية بعد وقعة الحرة و حريق الكعبة و موت يزيد بن معاوية ، و قد اعتمد المحاضر على روايات أبي مخنف في ذكر تلك الأحداث .

ثم تحدث المحاضر وفقه الله بعد ذلك عن البيعة لابن الزبير و ما تلاها من أحداث من وقعة مرج راهط و ثورة التوابين و ثورة المختار بن أبي عبيد الثقفي و موت مروان بن الحكم و البيعة لعبد الملك و بعض الأحداث التي اختصرها المحاضر بشكل كبير وإن كان اعتماده على روايات أبي مخنف في جميع ما ذكر .
و كنت قد كتبت مقالاً بينت فيه أسباب خروج ابن الزبير على يزيد بن معاوية ، راجع للأهمية :
http://www.sahab.net/sahab_html/Forum 1/HTML/002593.html
ذكر المحاضر وفقه الله بعد ذلك بعض الأحداث التي تلت بيعة عبد الملك مثل بناء ابن الزبير للكعبة ، فقال : (.. و في هذه الفترة كان ابن الزبير قد أصلح أمر الجزيرة .. وأعاد بناء الكعبة .. الخ) . ثم ذكر موقف عبد الملك بن مروان من بناء ابن الزبير ، فقال : (.. فأعاد عبد الملك بن مروان بناءها مثل بناء قريش ، فجاءه الإمام مالك وقال : إن بناء ابن الزبير هو الحق .. الخ) .
قلت : – رحمك الله أين الإمام مالك الذي عاش في زمن هارون الرشيد من زمن عبد الملك بن مروان ؟!
والقصة الصحيحة إن شاء الله في هذا الشأن ما يلي :–
أخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية ، لأمرت بالبيت فهدم ، فأدخلت فيه ما أُخرج منه و ألزقته بالأرض و جعلت له بابين باباً شرقياً و باباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم . فذلك الذي حمل ابن الزبير رضي الله عنهما على هدمها . قال يزيد بن رومان : و شهدت ابن الزبير حين هدمه و بناه و أدخل فيه الحجر و قد رأيت أساس إبراهيم حجارة كأسنمة الإبل ، قال جرير : فقلت له أين موضعه ؟ قال : أريكه الآن ، فدخلت معه الحِجر فأشار إلى مكان ، فقال : هاهنا ، قال جرير : فحزرت من الحجر ستة أذرع أو نحوها . البخاري مع الفتح (**514/3**) .
و ذكر مسلم في رواية عطاء ، إشارة ابن عباس عليه بأن لا يفعل ، و قول ابن الزبير : لو أن أحدكم احترق بيته بناه حتى يجدده . و أنه استخار الله ثلاثاً ثم عزم على أن ينقضها . قال فتحاماها الناس حتى صعد رجل فألقى منه حجارة ، فلما لم يره الناس أصابه شيء تتابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض ، و جعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه . صحيح مسلم برقم (**3232**) .
فهنا ابن الزبير أعاد بناء الكعبة على الوصف الذي سمعه و عرفه ، لكن هذا البناء لم يعمر ، حيث بعد أن سيطر عبد الملك بن مروان على الأمور كانت الكعبة قد أصيبت في حصار الحجاج ، فأعاد عبد الملك بناءها على مثل بناء قريش .
روى مسلم من رواية عطاء قال : فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك يخبره ، فلما جاء كتاب عبد الملك قال له : أما ما زاد في طوله فأقره و أما ما زاد فيه من الحجر فرده إلى بنائه و سد بابه الذي فتحه ، فنقضه و أعاد بنائه . صحيح مسلم برقم (**3232**) .

و للفاكهي من طريق أبي أويس عن هشام بن عروة ، فبادر – يعني الحجاج – فهدمها و بنى شقها الذي يلي الحجر ، و رفع بابها و سد الباب الغربي . و قال أبو أويس : فأخبرني غير واحد من أهل العلم أن عبد الملك ندم على إذنه للحجاج في هدمها . أخبار مكة (**5/229-230**) .

و أخرج قصة ندم عبد الملك عن ذلك مسلم من وجه آخر فعنده من طريق الوليد بن عطاء أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وفد على عبد الملك في خلافته فقال : ما أظن أبا خبيب – يعني ابن الزبير– سمع من عائشة ما كان يزعم انه سمع منها ، فقال الحارث : بلى أنا سمعته منها ، فقال عبد الملك : أنت سمعتها تقول ذلك ؟ قال نعم ، فنكت ساعة بعصاه و قال : وددت أني تركته و ما تحمل . صحيح مسلم برقم (**3233**) .

و روي أن هارون الرشيد العباسي عزم على نقضها و إعادتها كما بناها ابن الزبير ، فقال له مالك بن أنس : أنشدك الله يا أمير المؤمنين أن لا تجعل هذا البيت ملعبة للملوك بعدك ، لا يشاء أحد منهم أن يغيره إلا غيره ، فتذهب هيبته من قلوب الناس ، فصرفه عن رأيه فيه . انظر : السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية لمهدي رزق الله (ص **53**) .

تحدث المحاضر وفقه الله بعد ذلك عن حصار مكة الثاني و محاولة الحجاج السيطرة على مكة ، وانتهى الشريط بمقتل ابن الزبير رضي الله عنه .

قلت : – رحمك الله   إن جل ما استشهدت به في هذه الأحداث ضعيف جداً و أمور غريبة ليس لها ما يعضدها ، و أغلبها من طريق أبي مخنف الكذاب ، وإن كان الثابت أن تعليق ابن الزبير كان في الحجون في عقب مكة و ليس على باب الكعبة .

و ختاماً أتمنى أن أكون قد وفقت في التعليق على هذه الأشرطة ، و بينت الصواب ، و لست أزعم لنفسي الكمال من غير زلل ، ولا الرأي الذي لا يداخله خلل .. و إذا كان هناك ثمة قصور في بعض الجوانب ، فهو مني و ذلك لأن بضاعتي في الحديث مزجاة ، و كان ينبغي أن يقوم بهذا البحث عَلَمٌ من أعلام الحديث في زماننا هذا ، و لما لم يفعلوا حتى الآن   سوى رسالة الأخ خالد الغيث والتي تناولت الأشرطة بشيء من التعليق المختصر الشديد – ، فقد اضطررت للتطفل على موائدهم ؛ و مما أغراني بذلك أنني وجدتها عامرة بما لذ و طاب من التحقيقات العلمية و الأحكام على المرويات ، مما وفر عليّ كثيراً من الجهد و الوقت .

وبالجملة فإن مادة هذا الشريط لا تصلح للعرض وبالأخص الجزء المتعلق بمقتل الحسين ، إذ تفتقر إلى التحقيق العلمي والنقد الصحيح ، والله أعلم .

و في هذه الإشارات كفاية لمن له هداية ، و في ذنوبنا التي قد أثقلت ظهورنا لقلوبنا أعظم شغلة ، و طوبى لمن شغلته عيوبه ، و من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، فالراحلة التي قد حملت ما لا تكاد تنوء به إذا وضع عليها زيادة عليه ؛ انقطع ظهرها ، و قعدت على الطريق قبل وصول المنزل ، و بلا شك أن التَّوثُّبَ على ثلب أعراض المشكوك في إسلامهم فضلاً عن المقطوع بإسلامهم جراءة غير محمودة ؛ فربما كذب الظن ، و بطل الحديث ، و تقشعت سحائب الشكوك ، و تجلت ظلمات الظنون ، و طاحت الدقائق ، و حقت الحقائق ، و إن يوماً يفرُّ

المرء من أبيه و يشح بما معه من الحسنات على أحبابه و ذويه ؛ لحقيق بأن يحافظ فيه على الحسنات و لا يدعها يوم القيامة نهباً بين قوم قد صاروا تحت أطباق الثرى قبل أن يخرج إلى هذا العالم بدهور ، و هو غير محمود على ذلك و لا مأجور ؛ فهذا ما لا يفعله بنفسه العاقل ، و أشد من ذلك أن ينثر جراب طاعته و ينثر كنانة حسناته على أعدائه غير مشكور بل مقهور ، و هكذا يفعل عند الحضور للحساب بين يدي الجبار بالمغتابين ، و النمامين و الهمازين اللمازين ؛ فإنه قد علم بالضرورة الدينية أن مظلمة العِرض كمظلمة المال و الدم ، و مجرد التفاوت في مقدار المظلمة لا يوجب عدم إنصاف ذلك الشيء المتفاوت ، أو بعضه بكونه مظلمة ؛ فكل واحد من هذه الثلاث مظلمة لآدمي ، و كل مظلمة لآدمي لا تسقط إلا بعفوه و مالم يعف عنه باق على فاعله يوافي في عرصات القيامة ؛ فقل لي : كيف يرجو من ظلم ميتاً بثلب عرضه أن يعفو عنه ؟ و من ذاك الذي يعفو في هذا الموقف و هو أحوج ما يكون إلى ما يقيه عن النار ؟! و إذا التبس عليك هذا ؛ فانظر ما تجده من الطباع البشرية في هذه الدار ؛ فإنه لو ألقي الواحد من هذا النوع الإنساني إلى نار من نيار هذه الدنيا و أمكنه أن يتقيها بأبيه أو بأمه أو بابنه أو بحبيبه لفعل ؛ فكيف بنار الآخرة التي ليست نار هذه الدنيا بالنسبة إليها شيئاً ؟! . البدر الطالع للشوكاني (**39-38/2**) .

و في الختام لي بعض النصائح أوجهها إلى كل من للدكتور طارق سويدان وفقه الله ، و مؤسسة قرطبة للإنتاج الفني ، والإخوة الذين يقتنون أشرطة قصص من التاريخ الإسلامي ، و للمسؤولين في موقع أنصار الحسين :-

أولاً : على المحاضر وفقه الله أن يقوم بالآتي :-

- أن يتراجع عما ذكر في هذه السلسلة بأن يعلن ذلك على الملأ ، إما في شريط أو مقال يكتبه في مجلة أو جريدة ، و أن يقول في هذا التراجع الآتي : أعزم على كل من عنده نسخة من هذه السلسلة (قصص من التاريخ) أن يتخلص منها بالطريقة التي يراها ، وإني أعلن براءتي مما تلفظت به في هذه الأشرطة .

- أو أن يقوم أحد المقربين من الدكتور بنشر تراجعه عما ذكر في أشرطته في مقال عبر الإنترنت لأنه الوسيلة الوحيدة السريعة في إيصال المعلومة إلى أكبر عدد من القراء .

ثانياً : على مؤسسة قرطبة للإنتاج الفني أن تقوم بالآتي :-

- أن تسحب جميع هذه الأشرطة من الأسواق ، و تحاول التخلص منها بإعدامها ، و هي الوسيلة الوحيدة لتبرئة ساحتها من التعاون على نشر الشر بين الناس ، و يأتي هذا من باب التعاون على البر والتقوى . و يكفي المؤسسة لأن تقوم بما ذكر أعلاه أن أفتى أهل العلم وعلى رأسهم الشيخ ابن باز رحمه الله بعدم سماعها أو بيعها ، و كذلك أفتى الشيخ الفوزان بعدم ترويجها .
- أن تعلن هي الأخرى براءتها من هذا الفعل ، و تعلن ذلك عبر أي وسيلة ممكنة ، و يا حبذا لو أعلنت بأنه في حالة قيام أي شخص بإرجاع ما عنده من هذه السلسلة إلى أقرب تسجيلات فإنه سيعاد إليه ثمنه كاملاً ، ثم تقوم هذه التسجيلات بالتخلص من هذه الأشرطة . و هذا والله من أعظم الأعمال التي تكفر الذنوب .

ثالثاً : بالنسبة للإخوة الذين يقتنون هذه الأشرطة ، فإنه عليهم القيام بالآتي :-

- أن يتخلصوا مما عندهم من أشرطة و ذلك إما بالتسجيل عليها أو إتلافها ، و هذا الفعل منهم مما لاشك فيه أنه يسعد المحاضر ، حيث إنكم نفذتم وصيته و طلبه ، هذا طبعاً في حالة قيام المحاضر بإعلان البراءة مما قال .
- قد يكون أحد الإخوة اشترى هذه الأشرطة و أهداها لأخ أو حبيب أو صديق قريب ، فعليه أن يبلغه بما جرى ، و رأي أهل العلم بها ، و ما فيها من أخطاء و يطلب منه القيام بما طلب من الجميع .

رابعاً : بالنسبة للمسؤولين والمشرفين على موقع أنصار الحسين ، فإنه عليهم القيام بالآتي :-

- أن يقوموا بحذف أشرطة المحاضر التي تتضمن الحديث عن تلك الحقبة ، و إن كان ولا بد من عرضها ، - والحذف أفضل أن يشيروا إلى وجود تلك الأخطاء الشنيعة والروايات الضعيفة والموضوعة التي استدل بها المحاضر وفقه الله في أثناء طرحه لمادة تلك الأشرطة .

و هذا من النصيحة لله و لرسوله و دينه و أئمة المسلمين و عامّتهم ، و ذلك هو الدين كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم . كما في حديث تميم الداري ، صحيح سنن النسائي (**880/3**) .

وأعيد قول الإمام الذهبي رحمه الله كما في السير : كما تقرر الكف عن كثير مما شجر بينهم يقصد الصحابة الكرام - ، و قتالهم رضي الله عنهم أجمعين و ما زال يمر بنا ذلك في الدواوين و الكتب و الأجزاء ، و لكن أكثر ذلك منقطع و ضعيف و بعضه كذب .. فينبغي طيه و إخفاؤه بل إعدامه لتصفوا القلوب تدبر أخي : طيه و إخفاؤه بل وإعدامه لتصفوا القلوب - ، و تتوفر على حب الصحابة و الترضي عنهم ، و كتمان ذلك متعين عن العامة و آحاد العلماء .. سير أعلام النبلاء (**10/92-93**) .

و إذا قدر لهذه القضايا أن تبحث فينبغي أن يسند الأمر إلى أهله أكرر : إلى أهله ، و ضع تحت كلمة أهله ألف خط - ، و أن يتوفر على ذلك علماء متمكنون في علمهم ، صادقين في توجههم ، برآء من أي تهمة في معتقدهم ، و أن يكونوا على مستوى الخاصة ، و ألا تفتن بهم العامة أعيد : ألا تفتن بهم العامة - ، و ألا تكون قضية مطروحة للمزاد يهرف فيها من لا يعرف ، و يظن الجاهل أن من حقه أن يوافق أو يخالف .. و ليت شعري كم تنطق الرويبضة و يتصدر السفهاء إذا غاب عن الساحة صوت العلماء . أو توارى خلف الحجب رأي النبلاء .. و

مع ذلك فالزبد يذهب جفاء و يمكث في الأرض ما ينفع الناس ، و كذلك اقتضت حكمة الله في الصراع بين الحق و الباطل قديماً و حديثاً ، ليميز الله الخبيث من الطيب و ينحاز الصادقون و ينكشف و لو بعد حين الكاذبون .

مقتبس من مقال بعنوان : خير القرون للدكتور : سليمان بن حمد العودة . انظر مجلة الدعوة العدد (1610 ص 21) بتصرف .

والحمد لله رب العالمين .

أخوكم : أبو عبد الله الذهبي ..